

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9588

الثلاثاء، 26 آذار/مارس 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيسة	السيد يامازاكي	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيينزيا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيدة جارو دارنو/السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق	السيد فيرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



24-08202 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بالأمس، وضع وفد فرنسا، عند مناقشة جلسة مجلس الأمن التي طلبنا عقدها لإحياء الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لعدوان منظمة حلف شمال الأطلسي على يوغوسلافيا، سابقة إجرائية عندما أصر على أن يتخذ المجلس جميع القرارات المتعلقة بعقد الجلسات في القاعة فقط. وبناء على مبادرة من فرنسا، أجري تصويت إجرائي على هذا البند من جدول الأعمال، على الرغم من أن الرئاسة اليابانية أعلنت عن عقد الجلسة وأنها أدرجت في برنامج العمل المؤقت للمجلس. بيد أن الرئاسة لم تتمكن من تأكيد قرارها في القاعة.

وبالإضافة إلى ذلك، رفضت فرنسا و"ثلاثي" الأعضاء الغربيين الدائمين في المجلس عموماً بالأمس أساساً السماح لأحد أعضاء المجلس بالدعوة إلى عقد جلسة أعلن عن عقدها بالفعل، كما قلت، وأشار إلى أنها لا تتناول موضوعاً خارج نطاق اختصاص المجلس، بل في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين" (انظر S/PV.9587). وما لم يعجبهم، لم يكن بند جدول الأعمال الذي أجبرتنا الرئاسة اليابانية في نهاية المطاف على التصويت عليه، بل كان موضوع الجلسة نفسها. ولسبب ما صوتنا على هذا البند من جدول الأعمال.

وسنعود إلى تلك المسألة بمزيد من التفصيل. في الوقت الراهن، وبالنظر إلى السابقة التي أرستها فرنسا، وبغية تجنب سوء الفهم، نرى أن قرار عقد الجلسات يجب أن يتخذ مباشرة في بداية كل جلسة من تلك الجلسات. والسؤال المنطقي هو ما إذا كان أعضاء مجلس الأمن يؤيدون عقد الجلسة أم أن أياً منهم لا يؤيد عقدها. ونحن، بطبيعة الحال، نفضل أن تطرح الرئاسة السؤال للتصويت الإجرائي بهذه الطريقة. ومن الأهمية بمكان أن نضمن عدم معارضة أحد، شأن

فرنسا بالأمس. غير أنه بعد السابقة السلبية بالأمس، والتي رفضت فيها الرئاسة صياغة السؤال بهذه الطريقة، فإننا الآن يمكننا توقع ذلك. ولذلك، نطلب إجراء تصويت إجرائي اليوم، لكي نفر على الأقل، جدول الأعمال لهذه الجلسة. ومن شأن ذلك أن يسمح لنا باتخاذ قرار وفقاً لنص الإجراء، كما يرغب الزملاء الفرنسيون. ومن المهم تجنب الكيل بمكيالين والتفسيرات المختلفة. وإذا كانت قد أثرت بالأمس فيما يتعلق بالجلسة التي طلبت روسيا عقدها، فعلياً أن نضمن عدم إثارتها اليوم. وسيستمر ذلك الإجراء إلى أن نتوصل إلى اتفاق بشأن طريقة عمل عادية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل فرنسا الكلمة.

السيدة جارو - دارنو (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أورد على بضع نقاط أثارها للتو ممثل الاتحاد الروسي. قيل إن فرنسا أرست سابقة سلبية. وأعتقد أن الأمر ليس كذلك على الإطلاق، لأن الاتحاد الروسي طلب بالفعل إجراء تصويت إجرائي بشأن عقد جلسات مجلس الأمن. وأود أن أذكر بذلك. وأود أيضاً أن أذكر بأن الأمر ليس أن جميع القرارات المتعلقة بجدول الأعمال يجب أن تتخذ في القاعة، بل فقط القرارات المتعلقة بجدول أعمال لم يناقش ولم يتفق عليه. وقد ذكر وفدي ووفود أخرى مرارا وتكرارا، منذ أوائل آذار/مارس، أن الجلسة التي اقترح الاتحاد الروسي عقدها بالأمس (انظر S/PV.9587) لا تتماشى مع رغبات أعضاء المجلس. أردت أن أوضح ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن طلب أحد أعضاء المجلس الدعوة إلى عقد جلسة للمجلس بشأن الموضوع الذي يطلب ذلك العضو مناقشته ليس موضوع مناقشات قائمة على توافق الآراء. أود أن أذكر ممثل فرنسا بذلك. وعلى أية حال، أعتقد أن الوقت ليس مناسباً لإجراء حوار بشأن المسائل الإجرائية. سنعود إلى هذا، كما قلت. والآن أطلب إجراء تصويت إجرائي على إقرار جدول أعمال جلسة اليوم.

وإجمالاً، قُدمت خطط أو تمت الموافقة عليها لبناء نحو 4 780 وحدة سكنية في مستوطنات في المنطقة جيم بالضفة الغربية المحتلة وفي القدس الشرقية. ومن بين هذه الخطط، قدمت لجنة التخطيط العليا خططاً لبناء ما يقرب من 3 420 وحدة في ثلاث مستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها 2 400 في مستوطنة معاليه أدميم، في 6 آذار/مارس. وتمت الموافقة على 580 وحدة سكنية أخرى في خطتين بالمنطقة جيم، في ريفافا وميفوعوت يريحو. وفي القدس الشرقية المحتلة، قدمت خطط لبناء 700 وحدة سكنية وتمت الموافقة عليها في مستوطنة جفعات هاشاكيد. وإضافة إلى ذلك، أعلن عن مناقصات لبناء حوالي 430 وحدة سكنية للمستوطنات في المنطقة جيم بالضفة الغربية.

واستمرت عمليات هدم ومصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين في أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وهدمت السلطات الإسرائيلية 300 مبنى أو صادرتها أو أجبرت أصحابها على هدمها بدعوى عدم الحصول على تصاريح البناء التي تصدرها إسرائيل، والتي يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها، مما أدى إلى تهجير 314 شخصاً، من بينهم 137 طفلاً. وكان 16 من هذه المنشآت ممولاً من جهات مانحة. وفي اتجاه مستمر، غادر 35 فلسطينياً، من بينهم 17 طفلاً، مجتمعاتهم في الضفة الغربية بسبب عنف المستوطنين وتقلص المراعي.

ويدعو القرار 2334 (2016) إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وكذلك جميع أعمال الاستنزاف والتدمير. وللأسف، استمر النزاع المدمر في غزة، إلى جانب العنف اليومي في الضفة الغربية المحتلة.

ووفقاً لما أفادت به وزارة الصحة في غزة، قُتل ما لا يقل عن 14 550 من الفلسطينيين في غزة خلال الفترة من 8 كانون الأول/ديسمبر إلى 18 آذار/مارس، من بينهم حوالي 4 200 امرأة و 6 000 طفل، وأصيب 27 800 على الأقل بجروح. وبذلك يصل العدد الإجمالي الذي أبلغت عنه وزارة الصحة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر إلى مقتل أكثر من 31 790 فلسطينياً، معظمهم من النساء والأطفال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نظراً للطلب المقدم من الاتحاد الروسي وتعليقات أعضاء المجلس، أعتمز طرح جدول الأعمال المؤقت للتصويت. سأطرح جدول الأعمال المؤقت للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، الجزائر، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سويسرا، سيراليون، الصين، غيانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل جدول الأعمال المؤقت 15 صوتاً مؤيداً. أقر جدول الأعمال المؤقت.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأعطي الكلمة الآن للسيد فينسلاند.

السيد فينسلاند (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أنتقل إلى التقرير، أود أن أئوه بالرسالة المهمة التي وجهها مجلس الأمن باتخاذ القرار 2728 (2024) أمس. إننا بحاجة إلى وقف لإطلاق النار الآن. ونحن بحاجة إلى إطلاق سراح جميع الرهائن الآن. يجب أن تنتهي معاناتهم.

هذا هو التقرير المرحلي التاسع والعشرون للأمين العام عن تنفيذ القرار 2334 (2016). وهو يغطي الفترة من 8 كانون الأول/ديسمبر إلى 18 آذار/مارس. يدعو القرار إسرائيل إلى أن توقف فوراً وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراماً كاملاً. لكن الأنشطة الاستيطانية قد استمرت وتكثفت.

وفي 15 آذار/مارس، أعلن مكتب رئيس الوزراء الموافقة على خطط لتنفيذ عملية عسكرية إسرائيلية في رفح، تشمل خطوات لإجلاء المدنيين من مناطق القتال.

وفي الفترة المشمولة بالتقرير، قتل 39 من أفراد الأمم المتحدة في غزة، ليصل العدد الإجمالي لموظفي الأمم المتحدة الذين قتلوا منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 171.

وفي أثناء ذلك، استمر العنف في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بمستويات مفرغة، حيث قتلت قوات الأمن الإسرائيلية 159 فلسطينياً، من بينهم امرأتان و 43 طفلاً، خلال عمليات البحث والاعتقال، وتبادل إطلاق النار، والغارات الجوية، والمظاهرات وحوادث أخرى. وقتل فلسطيني على أيدي المستوطنين الإسرائيليين، وقتل آخر إما على أيدي القوات الإسرائيلية أو المستوطنين. وأصيب ما مجموعه 1 150 فلسطينياً، 240 منهم باستنشاق الغاز المسيل للدموع و 394 بالذخيرة الحية.

ووفقاً لمصادر إسرائيلية، قتل 10 إسرائيليين، من بينهم امرأتان وطفل وثلاثة من أفراد قوات الأمن، وأصيب 74 آخرون بجروح على أيدي فلسطينيين في هجمات إطلاق النار والطعن والدهس وفي إلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة وحوادث أخرى. ونفذت قوات الأمن الإسرائيلية 937 1 عملية بحث واعتقال في الضفة الغربية، أسفرت عن اعتقال 119 2 فلسطينياً، من بينهم 72 طفلاً على الأقل. تحتجز إسرائيل حالياً ما لا يقل عن 3 558 فلسطينياً احتجازاً إدارياً.

ويمعني العدد الكبير من الحوادث المميتة خلال الفترة المشمولة بالتقرير من ذكرها جميعاً بالتفصيل، ولكن أود أن أسلط الضوء على بعضها. قتلت قوات الأمن الإسرائيلية معظم الفلسطينيين في سياق العمليات الإسرائيلية في المنطقة ألف، بما في ذلك تبادل إطلاق النار اللاحق مع فلسطينيين مسلحين، الذي اتسم بتزايد استخدام أسلحة فتاكة. ومن هذه الحوادث مقتل ستة فلسطينيين، أحدهم بعمر 14 عاماً، في 8 كانون الأول/ديسمبر، في مخيم الفارعة للاجئين في طوباس، ومقتل 11 آخرين، من بينهم ثلاثة أطفال، خلال عملية إسرائيلية

وبحسب مصادر إسرائيلية، فإن 134 من الرهائن الذين أخذوا في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والبالغ عددهم حوالي 250 ما زالوا محتجزين. وتفيد مصادر إسرائيلية أيضاً بمقتل أكثر من 1 461 من الإسرائيليين والرعايا الأجانب على أيدي حماس وجماعات فلسطينية مسلحة أخرى، من بينهم ما لا يقل عن 338 امرأة و 37 طفلاً و 633 فرداً من أفراد قوات الأمن، منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

وظلت الأعمال العدائية مكثفة في مختلف أنحاء غزة، حيث شنت إسرائيل غارات جوية وبرية وبحرية، أسفرت عن سقوط عشرات الآلاف من الضحايا، ونزوح أعداد كبيرة من المدنيين، ودمار واسع النطاق، بما في ذلك البنية التحتية المدنية. وواصلت حماس وجماعات فلسطينية مسلحة أخرى احتجاز المدنيين كرهائن، وشن هجمات على القوات الإسرائيلية، وإطلاق الصواريخ بشكل عشوائي باتجاه إسرائيل.

واستمرت العمليات الإسرائيلية في خان يونس، مما دفع بعشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى رفح، بمن فيهم من سبق لهم أن نزحوا عدة مرات، حيث تكثفت الغارات الجوية وسط مخاوف من عملية عسكرية إسرائيلية كبرى. وقد أضر القتال ضرراً جسيماً بما تبقى من مستشفيات عاملة في غزة. وذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أن عملياته تستهدف مقاتلي حماس ومعداتهم، إضافة إلى شبكات الأنفاق وغيرها من المرافق المستخدمة لأغراض عسكرية، بما في ذلك في البنية التحتية المدنية أو تحتها.

ينهار النظام العام بسرعة في غزة مع تنامي اليأس. وفي 29 شباط/فبراير، قتل أكثر من 100 فلسطيني وأصيب عدة مئات آخرين بجروح في هجوم شنته القوات الإسرائيلية خلال عملية لإيصال المساعدة بتنسيق إسرائيلي في شمال غزة. ووقع ما لا يقل عن 26 هجوماً على أشخاص في نقاط توزيع المساعدات منذ منتصف كانون الثاني/يناير. وأفادت تقارير بوقوع هجمات متكررة على مرافق الرعاية الصحية في غزة، أسفرت عن سقوط قتلى في صفوف العاملين في مجال الرعاية الصحية والمرضى والنازحين داخلياً الذين كانوا يحتمون في تلك المواقع.

للفلسطينيين من غزة وإعادة بناء المستوطنات هناك، حيث نشر أحد الوزراء على وسائل التواصل الاجتماعي أن على إسرائيل "إجبارهم إلى أن يقولوا إنهم يريدون ذلك. ومواصلة الضغط عليهم باستخدام القوة والتجوع [أو] الظروف الصعبة". ودعا عضو في الكنيست الإسرائيلي إلى قيام إسرائيل "باحتلال وضم وتدمير جميع المنازل [في غزة]، وبناء أحياء كبيرة وواسعة ومستوطنات كبيرة".

وكرر القرار 2334 (2016) دعوات المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط إلى اتخاذ خطوات إيجابية على الفور لعكس مسار الاتجاهات السلبية في الميدان التي تعرّض حل الدولتين للخطر. وقد استمرت الاتجاهات السلبية. ففي غزة، كان الأثر الإنساني للأعمال العدائية كارثياً وهو يزداد سوءاً يومياً. وقد نزح ما يقرب من 1,7 مليون شخص، مع إيواء ما يقرب من مليون شخص منهم في رفح. ومن المتوقع أن يواجه أكثر من مليون شخص في غزة مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي بحلول نهاية شهر أيار/مايو وباتت المجاعة في الجزء الشمالي من غزة وشيكة، وفقاً لأحدث تحليل للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. وفي الواقع، أبلغ بالفعل عن وفيات مرتبطة بالموت جوعاً. لا يحصل معظم الناس على الغذاء الكافي أو مياه الشرب النظيفة أو خدمات الصرف الصحي الفعالة وسط نظام صحي منهار.

ولا تزال مستويات إمكانية وصول المساعدات الإنسانية وسلامة العاملين في المجال الإنساني مثيرة للقلق، مما يؤثر سلباً على الاستجابة الإنسانية، إلى جانب المعوقات التشغيلية والقيود المفروضة على خطوط الإمداد. إن قيام إسرائيل بشكل شبه يومي برفض وتأخير تنسيق التحركات، بما يشمل احتجاز العاملين في المجال الإنساني وعدم فعالية آليات تفادي التعارض، وعدم الموافقة على معدات الاتصالات الكافية والمركبات المدرعة، يجعل العمل الإنساني خطيراً للغاية. ولا تزال قوافل الإغاثة تواجه الهجمات والطرق المدمرة والغوءاء المنفلتين وسط فراغ أمني. وأحرز بعض التقدم بشأن الممر البحري القادم من قبرص، حيث وصلت الشحنة الأولى في 15 آذار/مارس، إلى جانب فتح نقطة دخول في شمال غزة.

استغرقت ثلاثة أيام وما تلاها من اشتباكات مسلحة في الفترة من 12 إلى 14 كانون الأول/ديسمبر في جنين؛ ومقتل أربعة فلسطينيين، من بينهم طفلان، في مخيم طولكرم للاجئين، ومقتل خمسة آخرين في مخيم بلاطة للاجئين في نابلس يوم 17 كانون الثاني/يناير. وفي 30 كانون الثاني/يناير، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ثلاثة فلسطينيين، كان أحدهم من المرضى، داخل مستشفى في جنين. وقال الجيش الإسرائيلي إن الثلاثة كانوا يخططون هجوماً ضد إسرائيليين. وفي 4 آذار/مارس، قتل شخص عمره 16 عاماً في مخيم الأمعري للاجئين، في أكبر عملية إسرائيلية في رام الله وما حولها منذ سنوات.

واستمر العنف المتصل بالمستوطنين، بما في ذلك عدة هجمات سجلت في غور الأردن، حيث تتعرض مجتمعات الرعاة لخطر التهجير. وفي 28 شباط/فبراير، مددت السلطات الإسرائيلية الاحتجاز الإداري لمستوطن بارز لمدة ثلاثة أشهر. كما استمر العنف ضد الإسرائيليين على أيدي الفلسطينيين في هجمات إطلاق النار في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل. فقد قتل ثلاثة إسرائيليون بالقرب من أشدود في 16 شباط/فبراير. وقتل آخر في 22 شباط/فبراير بالقرب من مستوطنة معاليه أوديم في هجوم بإطلاق النار على سيارات؛ وفي 29 شباط/فبراير، قتل اثنان آخران، أحدهما يبلغ من العمر 16 عاماً، بالقرب من مستوطنة إيلاي. وعلى الرغم من بعض القيود، شارك آلاف المصلين المسلمين في 15 آذار/مارس في صلاة الجمعة في شهر رمضان في البلدة القديمة بالقدس، دون وقوع مواجهات تذكر.

ويدعو القرار 2334 (2016) الأطراف إلى الامتناع عن أعمال الاستفزاز والتحريض والخطاب المؤجج للمشاعر. ومع ذلك، استمرت تلك الأعمال. وبمناسبة مرور 100 يوم على هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، احتقل مسؤول كبير في حماس بهذا الحدث وتعهد بتكراره، واصفاً إياه بأنه "نموذج مصغر لحرب التحرير النهائية". وقبل بدء شهر رمضان، دعت حركة حماس الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إلى تصعيد المواجهات مع إسرائيل. وقد دعا عدد من المسؤولين الإسرائيليين إلى "الهجرة الطوعية"

المحتلة منذ عام 1967. وفي 7 آذار/مارس، أصدرت الحكومة النرويجية بياناً أوضح فيه أنه "ينبغي للشركات النرويجية أن تترك أنها، من خلال القيام بأنشطة اقتصادية أو مالية في المستوطنات الإسرائيلية التي تنتهك القانون الدولي، تخاطر بالمساهمة في انتهاكات القانون الدولي الإنساني أو انتهاكات حقوق الإنسان". كما دعا القرار 2334 (2016) جميع الأطراف إلى مواصلة بذل جهود جماعية، في جملة أمور، لبدء مفاوضات ذات مصداقية. وفي سياق الأعمال العدائية الحالية في غزة، تواصلت المفاوضات المكثفة بين الوسطاء الدوليين والأطراف المعنية لصياغة اتفاق لإطلاق سراح الرهائن ووقف إطلاق النار.

وفي 1 شباط/فبراير، أصدرت الولايات المتحدة أمراً تنفيذياً يفرض جزاءات على الأشخاص الذين يقوضون السلام والأمن والاستقرار في الضفة الغربية. وأعلن في 14 آذار/مارس عن فرض جزاءات إضافية على بؤرتين استيطانيتين ومستوطنين. وفي المجموع، فُرضت جزاءات على سبعة مستوطنين إسرائيليين بموجب الأمر. كما أعلنت المملكة المتحدة وفرنسا ونيوزيلندا في وقت لاحق فرض جزاءات على المستوطنين. وفي 23 شباط/فبراير، وبالعودة إلى سياسة الولايات المتحدة المعلنة في كانون الأول/ديسمبر 2016، صرح وزير خارجية الولايات المتحدة بأن الولايات المتحدة ترى أن المستوطنات الإسرائيلية "تتعارض مع القانون الدولي".

وفي 4 آذار/مارس، أصدرت الممثلة الخاصة للأمن العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع نتائج مفادها أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن حالات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات قد وقعت في مواقع متعددة خلال هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في إسرائيل، وأنه توجد معلومات واضحة ومقنعة تقيد بارتكاب عنف جنسي ضد الرهائن وأسباب معقولة للاعتقاد بأن هذا العنف قد يكون مستمراً ضد أولئك الذين ما زالوا في الأسر. وفي حين أن نطاق الزيارة في الضفة الغربية المحتلة لم يشمل التحقق، ذكرت الممثلة الخاصة أنها تلقت معلومات عن أشكال مختلفة من العنف الجنسي والتحرش الجنسي

وفي 29 كانون الأول/ديسمبر 2023، رفعت جمهورية جنوب إفريقيا دعوى ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية بشأن الانتهاكات المزعومة في قطاع غزة للالتزامات الإسرائيلية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وفي 26 كانون الثاني/يناير، أشارت محكمة العدل الدولية إلى اتخاذ تدابير تحفظية في هذه القضية.

وفي 29 كانون الثاني/يناير، أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني أشنتية عن برنامج إصلاح حكومي يركز على تحسين المساءلة، وخفض العجز، وتعزيز الإيرادات، ورفع مستوى الخدمات. وعقب استقالة رئيس الوزراء أشنتية، أعلن الرئيس عباس عن تكليف محمد مصطفى بتولي رئاسة الوزراء في 14 آذار/مارس.

وفي 29 شباط/فبراير، ووفقاً لترتيب جرى الاتفاق عليه بين النرويج وإسرائيل والسلطة الفلسطينية، بدأت السلطة الفلسطينية في تلقي إيرادات التخليص الجمركي التي تحصّلها إسرائيل نيابة عنها. ولا تشمل الإيرادات مبلغاً تقول إسرائيل إن السلطة الفلسطينية تحوله إلى غزة، واتفق الطرفان على الاحتفاظ به في صندوق استثماري في النرويج. بيد أن الحالة المالية للسلطة الفلسطينية لا تزال في منتهى الخطورة، مع ارتفاع معدلات البطالة والفقر في سياق زيادة القيود المفروضة على الحركة. وقد جرت مناقشات بين الفصائل الفلسطينية في موسكو يومي 1 و 2 آذار/مارس.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت إسرائيل معلومات تزعم أن 12 من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) كانوا متورطين في الهجمات التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وقد أنهيت عقود عمل الموظفين العاملين، وشرع الأمين العام على الفور في إجراء تحقيق داخلي قدّم تقريراً مؤقتاً. كما عين فريقاً مستقلاً للاستعراض، وزار الفريق إسرائيل وفلسطين في آذار/مارس لتقييم ما إذا كانت الوكالة تبذل كل ما في وسعها لضمان الحياد والرد على الادعاءات المتعلقة بحدوث انتهاكات خطيرة.

وفي القرار 2334 (2016)، دعا مجلس الأمن جميع الدول للتمييز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي

التمييز والتناسب والحيطه في الهجمات. وأكرر أن الأمر بالتهجير الجماعي للسكان في غزة بدون ضمان إمكانية تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية يثير مخاوف جدية بشأن الامتثال للمتطلبات القانونية المعمول بها. وما فتئ دخول الإمدادات الإنسانية أقل بكثير مما هو مطلوب. يجب على جميع الأطراف احترام المستشفيات وحمايتها وينبغي ألا تصبح أبداً ساحات قتال. ولا يمكن تطبيق القانون الدولي الإنساني بشكل انتقائي. فهو ينطبق على جميع أطراف النزاع في جميع الأوقات، والالتزام بالامتثال له لا يتوقف على المعاملة بالمثل. وأنعي موظفي الأمم المتحدة الذين قتلوا في غزة. لن ننسى شجاعتهم وتفانيهم. يجب احترام حرمة مباني الأمم المتحدة في جميع الأوقات.

”ووجب على الفور معالجة الظروف المهددة للحياة التي تواجه أكثر من 1.7 مليون نازح داخليا في مساحة ما برحت تتضاءل في غزة. ويساورني قلق بالغ إزاء الكابوس المحتمل المتمثل في نزوح أكثر من مليون شخص مرة أخرى إذا مضت إسرائيل قدما في عملياتها البرية المخطط لها في رفح. كما يوثق كبار الخبراء في العالم في مجال انعدام الأمن الغذائي بوضوح أن المجاعة في الجزء الشمالي من غزة وشيكة. يكابد الفلسطينيون في غزة مستويات مروعة من الجوع والمعاناة. وأدعو إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك السماح بوصول المساعدات الإنسانية بسرعة ومن دون عوائق إلى غزة وفي جميع أنحاءها وتيسير ذلك. ويجب أن تكون الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني قادرين على إيصال المساعدة بأمان. وهذا يعني أنه يجب حماية المواقع الإنسانية وتحركات العمل الإنساني والعاملين في مجاله على نحو أكثر فعالية، والسماح للأمم المتحدة ب جلب المعدات التي تحتاجها لتعزيز سلامة الموظفين.

”وأرحب بفتح ممر بحري لتقديم المساعدات الإنسانية الإضافية التي تشتد الحاجة إليها عن طريق البحر، لكنني

والتهديدات بالاعتصاب ضد الرجال والنساء الفلسطينيين في أماكن الاحتجاز وأثناء مدهامات المنازل وعند نقاط التفتيش في الضفة الغربية. في الختام، أود أن أشاطركم ملاحظات الأمين العام بشأن تنفيذ القرار 2334 (2016).

”أولاً، أدين مرة أخرى الهجمات المسلحة المروعة التي شنتها حماس وجماعات أخرى في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. لا شيء يمكن أن يبرر هذه الأعمال الإرهابية. ويجب إطلاق سراح الرهائن المتبقين فوراً دون قيد أو شرط. ويجب معاملة الرهائن أثناء احتجازهم معاملة إنسانية والسماح لهم باستقبال الزيارات وتلقي المساعدة من الصليب الأحمر. وتروعي النتائج التي توصلت إليها الممثلة الخاصة باتن فيما يتعلق باستخدام العنف الجنسي خلال هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والعنف الجنسي المرتكب ضد الرهائن، الذي قد يكون مستمراً. يجب محاكمة جميع مرتكبي هذه الأفعال ومحاسبتهم بشكل كامل. ومع استمرار الأعمال القتالية، أكرر أنه لا يوجد مبرر لأعمال الإرهاب التي ارتكبت والقتل المتعمد للمدنيين وغيرهم من الأفراد المشمولين بالحماية وتشويههم واختطافهم واستخدام العنف الجنسي ضدهم. إن استخدام الدروع البشرية وإطلاق الصواريخ بشكل عشوائي على المراكز السكانية الإسرائيلية يشكلان انتهاكا للقانون الدولي الإنساني ويجب أن يتوقفا تماما.

”ثانياً، أشعر بالفزع إزاء النطاق الهائل للموت والدمار والمعاناة الإنسانية التي تسببها الحملة العسكرية الإسرائيلية في غزة، حيث يقتل المدنيون بمعدل غير مسبوق. إنني أدين قتل آلاف المدنيين في غزة، الذين تقيد التقارير بأن غالبيتهم من النساء والأطفال والأفراد المشمولين بالحماية.

”لا شيء يمكن أن يبرر العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني. ويساورني القلق إزاء ما قد يكون انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك احتمال عدم الامتثال لمتطلبات

”وانطلاقاً من روح شهر رمضان المبارك، أكرر التأكيد على الضرورة القصوى للحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس، مع مراعاة الدور الخاص والتاريخي للمملكة الأردنية الهاشمية كوصي على الأماكن المقدسة في القدس. وأشار إلى أن الصلاة في الأماكن المقدسة قد مضت بأقل قدر من المواجهات حتى الآن، وأرحب بجميع الجهود المبذولة للحفاظ على الهدوء. ويجب على جميع الأطراف الامتناع عن اتخاذ خطوات أحادية الجانب من شأنها تصعيد التوترات خلال هذه الفترة الحساسة.

”وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء التوسع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إن الوجود الاستيطاني المتنامي باستمرار، بما في ذلك البؤر الاستيطانية، يوطد ترسيخ الاحتلال، بينما يعوق بشدة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير. وأكد من جديد أن جميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ليس لها أي شرعية قانونية وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي.

”وينطوي هدم المباني الفلسطينية والاستيلاء عليها، بما في ذلك المشاريع الإنسانية الممولة دولياً، على العديد من انتهاكات حقوق الإنسان ويثير القلق بشأن خطر الترحيل القسري. وأدعو حكومة إسرائيل إلى وضع حد لتلك الممارسة، تمثيلاً مع التزاماتها الدولية، والسماح للمجتمعات المحلية الفلسطينية بالبناء وتلبية احتياجاتها الإنمائية؛ وأشعر بالانزعاج إزاء الحالات المتعددة التي استخدم فيها المسؤولون عبارات استفزازية وتحريضية ومثيرة للمشاعر على نحو خطير، وهو ما يجب أن يرفضه الجميع.

”وتشجعي الخطوات التي اتخذتها السلطة الفلسطينية لإظهار استعدادها للإصلاح وأرحب بتنفيذ الترتيب الذي يسرته النزوح ووافقت عليه إسرائيل والسلطة الفلسطينية والذي يمكن

أكرر أنه لإيصال المساعدات على نطاق واسع، لا يوجد بديل مجد للإيصال برا.

”أكرر دعوتي إلى وقف فوري لإطلاق النار لأغراض إنسانية وأحث جميع الأطراف على مضاعفة الجهود للتوصل إلى اتفاق يحقق وقف إطلاق النار الإنساني المطلوب وإطلاق سراح جميع الرهائن. وأنا أتواصل بلا كلل مع جميع أصحاب المصلحة بغية تحقيق تلك الأهداف وأقف على استعداد لدعم تنفيذ أي اتفاق. وأرحب بالجهود، بما في ذلك الجهود التي تبذلها مصر وقطر والولايات المتحدة، الرامية للتوصل إلى اتفاق.

”إنني أشعر بقلق شديد إزاء استمرار ارتفاع مستويات العنف والإصابات في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل. تؤدي العمليات الأمنية الإسرائيلية الضخمة والتبادل الكثيف لإطلاق النار مع الفلسطينيين المسلحين إلى ارتفاع مستويات الخسائر في صفوف المدنيين وتدمير العديد من مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية. ويجب على قوات الأمن ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واستخدام القوة الفعالة في حالة واحدة حينما يكون ذلك أمر لا مفر منه لحماية الأرواح. وأدعو إسرائيل إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بالاستخدام المتناسب للقوة، وضمن إجراء تحقيقات وافية ومستقلة وفورية في جميع حالات الاستخدام المفرط المحتمل للقوة، مع محاسبة المسؤولين عنها؛

”وأشعر بالقلق إزاء الهجمات التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين، بما في ذلك على مقربة من قوات الأمن الإسرائيلية. وأحث إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، على اتخاذ خطوات فورية للتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحماية السكان الفلسطينيين من جميع أعمال العنف أو التهديد بارتكابه. وأتوه بالتدابير التي أعلنها العديد من أعضاء المجلس ودول أخرى ضد المستوطنين المتطرفين. ويجب أيضاً أن تتوقف هجمات الفلسطينيين على الإسرائيليين. ويجب محاسبة جميع الجناة.

على أساس قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات السابقة والقانون الدولي، مع القدس عاصمة للدولتين“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فينسلاند على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

بالأمس، امتنعنا عن التصويت على قرار لمجلس الأمن يدعو إلى وقف إطلاق النار في غزة حتى نهاية شهر رمضان وإطلاق سراح جميع الرهائن. وقد كنا واضحين وثابتين في دعمنا لوقف إطلاق النار كجزء من صفقة الرهائن. ولأن النص النهائي لم يتضمن لغة أساسية نعتقد أنها ضرورية، مثل إدانة حماس، لم نتمكن من دعمه. ولكن، لأنه يعكس بإنصاف رأينا بأن وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن يأتيان معا، امتنعنا عن التصويت.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن الولايات المتحدة منخرطة في جهد ميداني، إلى جانب مصر وقطر، لضمان إطلاق سراح الرهائن في سياق وقف إطلاق النار. وتلك الخطوات وغيرها من الخطوات المفصلة في مشروع قرار الولايات المتحدة الأسبوع الماضي (S/2024/239) كلها أمور نعتقد أنه كان ينبغي لمجلس الأمن أن ينجزها. ونأسف لأن روسيا والصين اختارتا بدلا من ذلك عرقلة عمل المجلس على نحو يدعو للسخرية. ونأسف أيضا لأن قرار الأمم (القرار 2728 (2024)) الذي قدمه أعضاء مجلس الأمن الـ 10 المنتخبون لم يدين هجوم حماس الإرهابي في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وعنفا الجنسي. ولا يوجد عذر - لأكرر، لا عذر - لعدم إدانة مجلس الأمن إرهاب حماس. فيتعين على المجلس أن يدين حماس.

وكما نعلم جميعا، وكما سلط العديد من أعضاء المجلس الضوء أمس (انظر S/PV.9586) في ملاحظاتهم، فإن اتخاذ القرار ليس سوى خطوة واحدة نحو وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن.

من تحويل الإيرادات إلى السلطة الفلسطينية. ومع ذلك، لا يزال الاقتصاد الفلسطيني والوضع المالي الفلسطيني في أزمة، مما يعرض السلطة الفلسطينية لخطر وجودي. وأحث المجتمع الدولي على تقديم غوث مالي فوري للسلطة الفلسطينية والسلطة الفلسطينية على مواصلة تنفيذ الإصلاحات الحاسمة الأهمية.

”لقد روعتني الادعاءات بأن 12 موظفا من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) متورطون في هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر. ويجري التحقيق في هذه الادعاءات بشكل واف ومستقل، بينما يجري أيضا استعراض حياد الأونروا. وإنني أشدد على أن الأونروا لا تزال تشكل العمود الفقري لاستجابة الأمم المتحدة الإنسانية في غزة. ولا تزال الوكالة لا غنى عنها ولا بديل لها، فهي شريان حياة لملايين اللاجئين الفلسطينيين وبالغة الأهمية للاستقرار الإقليمي. وإنني أرحب باستئناف بعض المانحين للتمويل وأواصل دعوة المانحين إلى استئناف التمويل، حيث يجب ضمان استمرارية عمليات الأونروا.

”إن ضخامة التحديات الإنسانية والأمنية والسياسية التي نواجهها تتطلب استجابة جماعية وخالقة وفورية. ويجب أن نتصدى على وجه الاستعجال للحالة الإنسانية الكارثية في غزة. ويؤسفني أننا، على الرغم من الجهود الدبلوماسية المكثفة، لم نر اتفاقا بشأن وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن.

”ومن المهم أيضا دعم الجهود الرامية إلى تعزيز السلطة الفلسطينية، لتمكينها من الحكم بفعالية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي نهاية المطاف، إن أي حل مستدام لغزة والصراع الإسرائيلي الفلسطيني الأوسع هو حل سياسي. ولا بد من تهيئة الظروف لإطار سياسي متفق عليه يمكن أن يحدد خطوات ملموسة لا رجعة فيها نحو إنهاء الاحتلال وإقامة حل قائم على وجود دولتين - إسرائيل وفلسطين، تشكل غزة جزءا لا يتجزأ منها، وتعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن،

عن أسوأ مذبحه للشعب اليهودي منذ المحرقة، ومنتشاطر هدف ضمان أمن إسرائيل على المدى الطويل. ولكن كما قلنا، فإن عملية برية عسكرية كبيرة في رفح ليست السبيل إلى القيام بذلك. فهي تخاطر بقتل المزيد من المدنيين. إنها تخاطر بإحداث المزيد من الضرر في تقديم المساعدة الإنسانية. لذلك، فإن نصيحتنا لإسرائيل هي أن هناك طريقة أفضل. تلك رسالة نقلها كل من الرئيس بايدن والوزير بلينكن والوزير أوستن والسفيرة توماس غرينفيلد إلى كبار المسؤولين الإسرائيليين في الأسابيع الأخيرة وسنواصل التأكيد عليها.

وأخيرا، نعيد تأكيد دعمنا للسلام والأمن على المدى الطويل في إسرائيل وغزة. وكما قال الوزير بلينكن، لا يمكن استخدام غزة كمنصة للإرهاب. ولا يمكن أن يكون هناك تشريد لسكانها. ولا يمكن أن يكون هناك تخفيض في أراضيها أو إعادة احتلال من جانب إسرائيل. إننا نتفق على أن ذلك يتطلب سبيلا إلى إقامة دولتين، مع ضمانات أمنية حقيقية لإسرائيل. بيد أن ذلك يتطلب أيضا إصلاحا حقيقيا للسلطة الفلسطينية، وعلى الرغم من أننا شهدنا بعض الخطوات الأولية في ذلك الاتجاه، فإن هناك حاجة إلى المزيد. إن تنشيط السلطة الفلسطينية بحكومة أفضل وأكثر تمثيلا، بما في ذلك الفلسطينيين من غزة، أمر حاسم لتحقيق رؤية غزة الموحدة مع الضفة الغربية في ظل السلطة الفلسطينية. وتواصل الولايات المتحدة العمل على كل جانب من هذه الجوانب مباشرة في المنطقة مع إسرائيل ومع الشركاء الإقليميين.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته الشاملة اليوم.

لا تزال إسرائيل تتعامل مع الرعب الوحشي وعواقب هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ولا تزال حماس تحتجز رهائن أبرياء في غزة. والمملكة المتحدة تدين تلك الهجمات إدانة قاطعة. ولإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها وضمان عدم حدوث مثل هذا الهجوم مرة أخرى. وفي الوقت نفسه، يواجه الفلسطينيون الأبرياء معاناة إنسانية لا تعقل في غزة. وقد ذكر أحدث تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أن هناك خطر مجاعة وشيك. فالجوع آخذ في الازدياد.

ولتحقيق تلك الأهداف، نحتاج إلى دبلوماسية في الميدان. وتواصل الولايات المتحدة العمل مع مصر وقطر وإسرائيل. وكما ذكر الوزير بلينكن، هناك اقتراح قوي مطروح على الطاولة. فينبغي لنا جميعا أن نضغط على حماس للموافقة على تلك الصفقة من دون تأخير.

كما تواصل الولايات المتحدة العمل على زيادة المساعدات الإنسانية إلى غزة، لأنه لا توجد مساعدات كافية تصل إلى المدنيين المحتاجين. والحقيقة هي أن الأطفال يموتون جوعا في غزة لأنه ليس بالاستطاعة إيصال المساعدات الإنسانية إليهم. ويجب ألا يموت الأطفال بسبب سوء التغذية في غزة - أو في أي مكان آخر في هذا الشأن. ويعاني مائة في المائة من سكان غزة من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

وعلى الرغم من أن وقف إطلاق النار الذي نعمل من أجله سيكون أفضل وأسرع طريقة لزيادة المساعدة الإنسانية، فإنه ليس السبيل الوحيد. فنحن نواصل تنسيق الجهود الدولية لإنشاء ممر بحري، ويشمل ذلك دعم البعثة العسكرية للولايات المتحدة لبناء رصيف مؤقت كقناة إضافية للمعونة. كما نواصل إسقاط المساعدات جوا إلى غزة. وذلك الممر البحري وعمليات الإنزال الجوي يشكلان إضافة إلى الوصول البري الأساسي اللازم إلى غزة وفي جميع أنحاءها للاستجابة للمجاعة الوشيكة، وليس بديلا عنه.

وقد قدمت كبيرة المنسقين كاغ إحاطة إلى مجلس الأمن بخطة مفصلة لتوسيع نطاق تدفق المعونة. ويعرب مشروع القرار الذي صاغته الولايات المتحدة عن تأييد المجلس لتلك الخطة وكان سيزيد من تعزيز ولاية كبيرة المنسقين كاغ لتنفيذ تلك الخطة. ولذلك، فإن استخدام روسيا والصين المثير للسخرية لحق النقض الساخر ضد القرار (انظر S/PV.9584) لم يؤد إلا إلى تقويض جهود الأمم المتحدة على الأرض، لكننا ما زلنا نأمل في أن يتمكن مجلس الأمن من إيجاد طريقة لدعم جهود كبيرة المنسقين كاغ وتعزيز ولايتها.

وما زلنا ننصح الحكومة الإسرائيلية بعدم القيام بعملية برية كبيرة في رفح. ومنتشاطر إسرائيل هدفها المتمثل في هزيمة حماس، المسؤولة

ذلك الإعلان الإسرائيلي الأخير عن تخصيص 1 976 فدانا من الأراضي في وادي الأردن كأراضي دولة. إننا واضعون: المستوطنات انتهاك للقانون الدولي ويجب أن نواصل اتخاذ مزيد من الخطوات لمساءلة الذين يقوضون خطوات تحقيق السلام في الضفة الغربية.

أخيرا، يجب أن نبدأ في تركيز جهودنا على تحديد السبل المؤدية إلى السلام المستدام دون العودة إلى القتال. وهذا يعني إزالة قدرة حماس على شن هجمات ضد إسرائيل وتوقف سيطرة حماس على غزة وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة للضفة الغربية وغزة، مصحوبة بحزمة الدعم الدولي، وإنشاء أفق سياسي يوفر طريقا موثوقا به ولا رجعة فيه نحو حل الدولتين حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في أمن وسلام.

السيدة بيرسو (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم بشأن تنفيذ القرار 2334 (2016). وأعرب عن تقديري أيضا للمنسق الخاص فينسلاند على إحاطته الثاقبة وعرضه تقرير الأمين العام.

لقد استمعنا هذا الصباح إلى معلومات مستكملة أخرى عن الظروف المأساوية التي تُعرض لها السلطة القائمة بالاحتلال الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس على السواء من خلال سياسات وممارسات متعمدة وغير قانونية ومستدامة. ولا تزال تلك السياسات والممارسات قائمة على الرغم من الأوامر الجزرية العديدة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة وفي انتهاك للالتزامات الناشئة عن تصديق دولة إسرائيل على العديد من الصكوك القانونية الدولية، بما في ذلك اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. ونتيجة لذلك، لا يزال التنفيذ الكامل للقرار 2334 (2016) يواجه عراقيل خطيرة.

وأود أن أتطرق بإيجاز إلى ثلاثة أحكام من القرار ترى غيانا أنها حاسمة بشكل خاص في السياق الأوسع لتحقيق حل الدولتين.

أولا، تحيط غيانا علما بالتوسع الاستيطاني الجاري في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويقترب هذا التوسع

وهناك أزمة إنسانية مدمرة تزداد سوءا يوما بعد يوم. وتوافق المملكة المتحدة على التوصيات الواردة في تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي.

وأود أن أدلي بثلاث نقاط.

أولا، ما فتئت المملكة المتحدة تدعو منذ فترة طويلة إلى هدنة إنسانية فورية في القتال، لإدخال المعونة وإخراج الرهائن وإلى وقف مستدام لإطلاق النار. وقد حقق اتخاذ القرار 2728 (2024) بالأمس ذلك تحديدا. ونحن الآن بحاجة إلى أن نرى تنفيذه تنفيذا كاملا. ونرحب بالمفاوضات الجارية التي تقودها قطر ومصر والولايات المتحدة لتحقيق تلك الغاية، ونكرر دعوتنا إلى حماس للإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

ثانيا، يتعين على إسرائيل أن تبذل المزيد من الجهد لضمان وصول المزيد من المساعدات المنقذة للحياة إلى المحتاجين في غزة. ويشمل ذلك فتح ميناء أشدود وكرم أبو سالم بالكامل وبأقصى طاقتها التشغيلية وإصدار تأشيرات للعاملين في الأمم المتحدة ووكالات المعونة وكفالة نقادي تضارب فعال لضمان سلامة قوافل المعونة. وقد كرر وزير الخارجية ورئيس الوزراء هذه الرسائل لرئيس الوزراء نتنياهو وغيره من كبار القادة السياسيين الإسرائيليين في الأسابيع الأخيرة.

وضاعفت المملكة المتحدة التزامها بتقديم المساعدات ثلاث مرات في هذه السنة المالية، وسنواصل بذل كل ما في وسعنا لإيصال المزيد من المساعدات عن طريق البر والبحر والجو للوصول إلى من هم في أمس الحاجة إليها في غزة. كما يساورنا قلق بالغ من سماع تقارير تفيد بأن إسرائيل منعت وصول وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى إلى شمال غزة. وندعو إسرائيل إلى أن تكفل على وجه الاستعجال أن تتمكن الأمم المتحدة من إيصال المعونة الغذائية فورا إلى الذين يعيشون في الشمال، الذين يتعرض الكثير منهم لخطر المجاعة.

ثالثا، نشعر بالجزع إزاء التوسع المستمر للمستوطنات والمستويات غير المسبوقة من عنف المستوطنين في الضفة الغربية، بما في

وأخيراً، تحتاج عملية السلام في الشرق الأوسط إلى حافز للتمكن من حل مسائل الوضع النهائي. ولا بد من إيجاد حل نهائي وسريع للقضية الفلسطينية يفضي إلى إقامة دولة فلسطين الحرة والمستقلة. ويتعرض حل الدولتين لتهديد خطير، وما ينبغي أن يثير قلقنا هو أن التهديد ليس مستتراً ويُبث دولياً. وتتيح الظروف السائدة في الأرض المحتلة وما يصاحبها من اهتمام دولي بالحالة فرصة فريدة للمجلس لبدل جهود متضافرة للنهوض بحل الدولتين، تمشياً مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويشكل قبول دولة فلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة خطوة أولى وحاسمة في هذا الاتجاه.

وأرجو أن تعولوا على دعم غيانا الكامل والبناء للتوصل إلى حل شامل للقضية الفلسطينية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فينسلاند على إحاطته.

بالأمس، طالب مجلس الأمن بوقف فوري لإطلاق النار في غزة باتخاذ القرار 2728 (2024). وطالب أيضاً بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن الذين تحتجزهم حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية. ويجب أن ينفذ الجميع ذلك القرار، على النحو الوارد في المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة. وأكرر إدانتنا للهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

إن الحالة الإنسانية في غزة كارثية وهناك حاجة ملحة إلى ضمان التدفق الهائل للمعونة الإنسانية نظراً لخطر المجاعة الوشيك. ويجب أن تفتح إسرائيل فوراً ودون قيد أو شرط جميع المعابر البرية القائمة. وفي غضون ذلك، تتواصل الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، بل وتتسارع في الضفة الغربية. وتدين فرنسا تلك السياسة التي تتعارض مع القانون الدولي. ولن تعترف أبداً بالضم غير القانوني للأراضي ولا بإضفاء الشرعية على المستوطنات غير المصرح بها. إن قرار إسرائيل في 22 آذار/مارس بمصادرة 800 هكتار من الأراضي في الضفة الغربية غير مقبول. وهي أكبر عملية مصادرة للأراضي من جانب إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ توقيع اتفاقات أوسلو.

بممارسة أعمال عنف تؤدي إلى إلحاق الأذى بالمدنيين الفلسطينيين وتدمير منازلهم وممتلكاتهم. وقد أيد العديد من كبار مسؤولي الحكومة الإسرائيلية تلك الأنشطة، مما شجع مرتكبي تلك الأعمال غير القانونية. ويظهر قلق الكثيرين، بما في ذلك غيانا، إزاء الملاحظة الأخيرة التي أبداها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (انظر A/HRC/55/72) بأن التسارع الشديد في بناء المستوطنات يؤدي إلى تفاقم أنماط القمع والعنف والتمييز القائمة منذ أمد بعيد ضد الفلسطينيين وأن سياسات الحكومة الإسرائيلية الحالية تبدو متوائمة، إلى حد لم يسبق له مثيل، مع أهداف حركة المستوطنين الإسرائيليين المتمثلة في توسيع نطاق سيطرتها الطويلة الأجل على الضفة الغربية ودمج تلك الأرض المحتلة بشكل مطرد في دولة إسرائيل. وتكرر غيانا تأكيدها أن إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 لا يكتسي أي شرعية قانونية ويشكل عقبة رئيسية أمام حل الدولتين. وتناشد غيانا كذلك دولة إسرائيل أن تتقيد بالتزاماتها الدولية في هذا الصدد.

ثانياً، تتكرر غيانا بأن القرار 2334 (2016) يدعو إلى اتخاذ خطوات لمنع العنف ضد المدنيين وإلى المساءلة في هذا الصدد. وأدت الأحداث الشنيعة التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والاستجابة الشنيعة بالقدر نفسه إلى مأساة إنسانية ذات أبعاد غير مسبوقة في قطاع غزة. لقد دُمّر القطاع، وقُتل أكثر من 32 000 فلسطيني، ويتضور مئات الآلاف جوعاً ويعانون من نقص التغذية الحاد وابتاتوا على شفا المجاعة. وتحمل النساء والأطفال وطأة الكارثة. بالأمس، طالب المجلس بوقف إطلاق النار (انظر القرار 2728 (2024))، ولكن تُظهر جميع المؤشرات عدم الالتزام به. ولا تزال المساءلة غائبة بشدة في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، مما قد يكون السبب في ارتكاب جريمة تلو الأخرى عاماً بعد عام مع الإفلات على ما يبدو من العقاب. وتناشد غيانا وحدة المجلس لضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد المدنيين. ولا يوجد تسلسل هرمي للدول الأعضاء في هذه المنظمة. وكلها ملزمة باحترام مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها على النحو الوارد في الميثاق.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلت بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أبدأ بشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته.

وأود في البداية أن أرحب باعتماد القرار 2728 (2024) يوم أمس، الاثنين 25 آذار/مارس، والذي "يطالب بوقف فوري لإطلاق النار في شهر رمضان تحترمه جميع الأطراف بما يؤدي إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار" (الفقرة 1) في غزة. ولقد حان الوقت بالأمس لاستعادة ثقة المجتمع الدولي في قدرة المجلس على التصرف بشأن مسائل السلام والأمن. وقد حان الوقت اليوم لضمان تنفيذ أطراف النزاع للقرار. ويجب أن يؤدي الوقف الفوري لإطلاق النار بدون تأخير إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار، كما يطالب القرار. وفي الوقت نفسه، يجب تكثيف جهود السلام على الفور. ويستند القرار 2728 (2024) إلى فرضية أن الأطراف ستحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتشمل تلك الالتزامات اتخاذ خطوات محددة لحماية السكان المدنيين، وتيسير إيصال المعونة الإنسانية بسرعة ومن دون عوائق، وضمان المعاملة الإنسانية للأشخاص غير القادرين على مساعدة أنفسهم - الأشخاص المحرومين من حريتهم أو الجرحى أو المرضى. ويجب احترام وحماية الوحدات الصحية والمستشفيات. ويجب ألا تُهاجم أو تُستخدم خارج نطاق وظيفتها الإنسانية من أجل ارتكاب أعمال تهدف إلى إلحاق الضرر بعدو.

ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، أدنا أعمال الإرهاب التي ارتكبتها حماس والعنف الجنسي الذي صاحبها، كما دعونا بشدة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. إن أسرهم واستمرار أسرهم يتعارض أيضا مع القانون الدولي، كما يذكر القرار 2728 (2024).

وتذكرنا الحالة في الضفة الغربية بأن عدم الامتثال لقرارات المجلس له عواقب وخيمة على السلام. وكما ينص القرار 2334 (2016)، تشكل المستوطنات الإسرائيلية "عقبة رئيسية أمام تحقيق الحل القائم على وجود دولتين والسلام العادل والدائم والشامل" (الفقرة 1). وهي غير قانونية بموجب القانون الدولي الإنساني. لقد استمرت تصريحات

وتشجب فرنسا أيضا التهجير القسري للمجتمعات الفلسطينية الناتج عن هجمات المستوطنين المتكررة. ويجب أن يتوقف عنف المستوطنين ويجب ألا تمر جرائمهم دون عقاب. وكما أوضح رئيس الجمهورية، إيمانويل ماكرون، لرئيس الوزراء الإسرائيلي يوم الأحد، فقد اتخذت تدابير أولية على الصعيدين الوطني والأوروبي ضد بعض المستوطنين وتنتظر فرنسا في اتخاذ تدابير لاحقة بالتشاور مع شركائها. ولا تعترف فرنسا والاتحاد الأوروبي بالسيادة الإسرائيلية على المناطق التي أصبحت خاضعة لإدارة دولة إسرائيل بعد 5 حزيران/يونيه 1967. وترصد فرنسا مع شركائها بنشاط الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القرار 2334 (2016). ومن ثم، تسعى سياسة التمييز إلى تطبيق التمييز القانوني بين أراضي إسرائيل المعترف بها دوليا والأراضي المحتلة.

وتتمثل أولوية اليوم في الوقف الفوري للتدابير الانفرادية. ويقوض تسارع النشاط الاستيطاني إمكانية إقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء ومتصلة الأراضي. وتهدد تلك التدابير إمكانية التوصل إلى حل الدولتين تكون القدس فيه عاصمة مشتركة. ولذلك، ندعو إلى تجنب أي تدابير من شأنها أن تؤدي إلى إشعال الوضع في القدس والضفة الغربية. ويجب الحفاظ على الوضع التاريخي الراهن في الأماكن المقدسة في القدس.

وهناك حاجة ملحة إلى إرساء الأسس لتسوية سياسية دائمة من أجل تنفيذ حل الدولتين، مع تقاسم إسرائيل وفلسطين القدس عاصمة لهما. وهذا هو الحل الوحيد الذي يمكن أن يضمن للإسرائيليين والفلسطينيين السلام والأمن اللذين يتطلعون إليهما. وتؤكد فرنسا من جديد التزامها بضمان أمن إسرائيل وبناء دولة للفلسطينيين. وللسلطة الفلسطينية دور مركزي في هذه العملية، سواء في الضفة الغربية أو في غزة، وهي عملية لا يمكن أن تتم إلا في سياق دولة فلسطينية موحدة. وتعمل فرنسا بنشاط مع الأطراف وكذلك مع جميع شركائنا الإقليميين والدوليين لتحقيق هذه الغاية. وسنقترح مبادرة على مجلس الأمن في الأيام القليلة المقبلة.

ما فتئت الأعمال العدائية المستمرة تدمر حياة جميع المدنيين العاديين في غزة منذ أكثر من 160 يوماً. غير أننا، باتخاذ المجلس أمس القرار 2728 (2024)، نشهد أخيراً بصيص أمل. ويجب أن يكفل اتخاذ القرار تمكيننا من بلوغ نقطة تحول في الجهود الرامية إلى كسر الحلقة المفرغة المستمرة. وتحقيقاً لهذه الغاية، وكما يطالب القرار 2728 (2024)، ينبغي تنفيذ وقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان، بما يؤدي إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار، وبنبغي الإفراج فوراً وبدون شروط عن جميع الرهائن المتبقين الذين تحتجزهم حماس وغيرها من الجماعات. كما ينبغي إزالة جميع الحواجز التي تعترض تقديم المساعدة الإنسانية. ونحث بقوة الأطراف المشاركة بشكل مباشر في النزاع على الالتزام الصارم بمطالب المجلس المحقة والعدالة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لتوسيع نطاق المعونة الإنسانية على نطاق واسع. وكما أكدت بالأمس (انظر S/PV.9586)، فإن الحالة على الأرض في غزة بعد اتخاذ القرار يجب أن تبدو مختلفة عما كانت عليه قبل اتخاذه.

إن الفلسطينيين ينتمون لأرضهم. وأي محاولة لنقلهم خارج فلسطين أمر غير مقبول. وينص القرار 2334 (2016) بوضوح على أنه من واجب إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، التقييد تقييداً صارماً بالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين. ويدين ذلك القرار أيضاً جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية أو طابعها أو وضعها، بسبل من بينها هدم المنازل وتشريد المدنيين الفلسطينيين. إن الخطاب الاستقرازي المتكرر من جانب الوزراء الإسرائيليين، بما في ذلك الدعوات إلى نقل أو إعادة توطين السكان في غزة، غير مقبول. وينبغي عدم تنفيذ خطط إقامة ما يسمى بالمناطق العازلة داخل قطاع غزة. ويجب عدم تنفيذ العملية البرية المحتملة في رفح. فمن شأنها أن تؤدي إلى خسائر فادحة في الأرواح بين المدنيين فضلاً عن النزوح الجماعي.

كما أن الحالة في الضفة الغربية تبعث على القلق بشكل متزايد. وكان العام الماضي هو الأكثر دموية على الإطلاق بالنسبة للمدنيين في

صدرت مؤخراً عن قادة إسرائيليين تشجع على التوسع في المستوطنات، في تقويض السعي لتحقيق السلام. وفي ذلك الصدد، ندين الإعلان عن أنه ستجري مصادرة أكثر من 800 هكتار من الأراضي في الأراضي المحتلة. وكما أشرنا في المذكرة التي قدمناها إلى محكمة العدل الدولية فيما يتعلق برأيها الاستشاري بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية،

”إن الإجراءات التي تتخذها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة تُحدث تغييرات جوهرية، ولا سيما الديمغرافية منها، وهذه التغييرات قد تتخذ طابعاً دائماً... يتعارض مع مبادئ قانون الاحتلال“.

إن افتقار الفلسطينيين للحماية من اعتداءات المستوطنين وتهديداتهم وترهيبهم أمر مثير للقلق بشكل خاص. لقد بلغت أعمال العنف تلك مستويات قياسية في السنوات القليلة الماضية، وهي مستويات تم تجاوزها منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، وفقاً لما ذكره المنسق الخاص. وتدين سويسرا تلك الهجمات، التي تسهم، إلى جانب بناء المستوطنات، في إيجاد بيئة قسرية وتؤدي إلى التشريد القسري للمجتمعات الفلسطينية.

ونحيط علماً بعمل السلطات المختصة للحد من التوترات حول الأماكن المقدسة خلال شهر رمضان. وندعو إلى احترام الوضع الراهن في الحرم القدسي الشريف/جبل الهيكل واحترام دور الأردن بوصفه الوصي.

ولا تزال سويسرا تؤمن بأن حل الدولتين الذي يتوافق مع القانون الدولي والمعايير المتفق عليها دولياً هو الأساس الوحيد الممكن لكي يعيش كل من الإسرائيليين والفلسطينيين في سلام وأمن وكرامة على نحو دائم. ومن الضروري تنفيذ قرارات المجلس، ولا سيما القرارين 2334 (2016) و 2728 (2024)، من أجل تحقيق هذه الغاية.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته المفصلة بشأن الحالة المتدهورة في فلسطين، في الضفة الغربية وكذلك في غزة.

الضفة الغربية، وشمل ذلك مقتل 124 طفلاً. ونشعر بالفزع إزاء موافقة إسرائيل هذا الشهر على خطط لبناء أكثر من 3 400 منزل جديد في المستوطنات، وإزاء مصادرة أراضٍ من أجل بناء مستوطنات إضافية في الضفة الغربية. إن الهجمات المستمرة على الفلسطينيين من جانب المستوطنين المتطرفين الإسرائيليين، وهدم منازل الفلسطينيين على يد قوات الأمن الإسرائيلية أكثر إثارة للقلق لأنها تحدث في بيئة من الإفلات شبه التام من العقاب. دعونا نكون محددين. وكما ينص القرار 2334 (2016) بوضوح، فإن المستوطنات في الأراضي المحتلة ليس لها أي شرعية قانونية وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. يجب أن تتوقف هذه الأنشطة على الفور. وينبغي لإسرائيل أن تتفقد تدابير لمنع جميع أعمال عنف المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين، ويجب محاسبة مرتكبي هذه الأعمال. إن إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية، التي تهدد السلام في الأجل القصير وتهدد تحقيق حل الدولتين في الأجل الطويل، أمر غير مبرر وغير قانوني وباطل.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على تقريره.

لقد أدانت مالطة مرارا وتكرارا وبقوة الهجوم الإرهابي المروع الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك أعمال العنف الجنسي المرتكبة والصواريخ التي أطلقت على المراكز السكانية الإسرائيلية. ونكرر دعوتنا حماس الإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن المتبقين.

ولكن الكارثة الإنسانية في غزة تتطلب أيضا اهتمامنا العاجل. ولا يمكن توجيه اتهام أبشع لفشلنا في وضع حد لهذه المأساة من الصور المروعة لأطفال غزة يعانون من الجوع. وهناك حاجة ملحة إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار. واتخاذ المجلس للقرار 2728 (2024) خطوة في ذلك الاتجاه. وحده وقف إطلاق النار هو الذي سيتيح تهيئة الظروف اللازمة للتخفيف على النحو المناسب من تلك الظروف الكارثية. وعلى حد تعبير الأمين العام، لقد حان الوقت لغمر غزة حقا بالمساعدات المنقذة للحياة. الخيار واضح: إما زيادة المساعدات أو المجاعة. وفي ذلك الصدد، نغتنم هذه الفرصة أيضا لنؤكد مجددا دعمنا الكامل للأمين العام. ونعرب عن تقديرنا الكبير لقيادته القوية ونهجه الرشيد خلال هذه الأزمة.

وتتشدد مالطة على أن جميع الأطراف ملزمة بالامتثال للقانون الدولي الإنساني. ويجب على إسرائيل أن تسمح بإيصال المعونة

مما يؤسف له أن كل معلومات مستكملة بشأن تنفيذ هذا القرار ترسم صورة أكثر قتامة للحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة. لقد كان للنزاع في غزة أثر كارثي على المدنيين. وكان اتخاذ قرار هام بوقف إطلاق النار بالأمس (القرار 2728 (2024)) خطوة حيوية نحو تخفيف تلك المحنة الرهيبة. ومع ذلك، وكما سمعنا من الإحاطة التي قدمها المنسق الخاص اليوم، فإن الضفة الغربية ليست بمنأى عن العواقب الوخيمة لهذه الحرب. إن الضغوط المتزايدة الناجمة عن استمرار النشاط الاستيطاني غير القانوني، وعمليات الهدم، وعنف المستوطنين، وعمليات قوات الأمن الإسرائيلية المكثفة، وانعدام الأمن المالي والاقتصادي للسلطة الفلسطينية، تدفع المنطقة إلى المزيد من عدم الاستقرار.

وموقف مالطة واضح. إن بناء المستوطنات غير قانوني بموجب القانون الدولي. فهي تشكل عقبة في طريق السلام وتقوض إمكانية

وعلى الرغم من طول الانتظار، إلا أننا باعتبارنا أعضاء المجلس، تمكنا أمس لأول مرة من خلال القرار 2728 (2024)، من المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار في شهر رمضان في غزة، تمشيا مع ولاية ميثاق الأمم المتحدة، مما يجب أن يؤدي إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار. وقد تحقق ذلك من خلال اتحاد وقيادة الأعضاء العشرة المنتخبين في المجلس في المشاركة في صياغة القرار 2728 (2024) وبتعاون الأعضاء الدائمين المهم. ووحدة الهدف والعمل الجماعي ضروريان لضمان احترام جميع الأطراف لذلك القرار الملزم وتنفيذه من جانب إسرائيل وحماس.

وخلال شهر رمضان المبارك، يعني اتخاذ القرار 2728 (2024) أن عمليات القصف وإطلاق الصواريخ من الجانبين يجب أن تتوقف. إن الغارات الجوية - كتلك التي وقعت أمس في رفح وأسفرت عن سقوط قتلى - يجب أن تتوقف. وكما أشار وفد بلدي بالأمس (انظر S/PV.9586)، يجب إنهاء القتال والقتل والمعاناة والعقاب الجماعي. إن طرفي النزاع ملزمان باحترام المطالب الواضحة لمجلس الأمن، ونحثهما على التنفيذ الكامل للقرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024)، التي اتخذها المجلس منذ بداية النزاع في غزة. ونحث الدول ذات النفوذ مرة أخرى على ممارسة الضغط اللازم على الطرفين لتنفيذ تلك القرارات.

وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة، من خلال اعتمادها القرارين دإط-21/10 و دإط-22/10؛ إن احتجاج الأمين العام بالمادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة وإشارة محكمة العدل الدولية إلى التدابير التحفظية في أمرها الصادر في 26 كانون الثاني/يناير 2024 بشأن تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل) كلها تتحدث عن حتمية وقف فوري لإطلاق النار تحترمه جميع الأطراف والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن والحاجة الملحة إلى توسيع نطاق تدفق المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة بأسره وتعزيز حماية المدنيين فيه. وتريد سيراليون أن تتوخى الوضوح على نحو قاطع - القرار 2728 (2024) ملزم للطرفين ولجميع الدول الأعضاء في الأمم

الإنسانية من دون عوائق وبصورة آمنة، بما في ذلك برفع جميع الحواجز التي تحول دون تقديم المساعدة الإنسانية على نطاق واسع - وهي إجراءات فشلت في اتخاذها حتى الآن. وندعو أيضا إلى التنفيذ الفوري والكامل للأمر المتعلق بالتدابير المؤقتة الصادر عن محكمة العدل الدولية في 26 كانون الثاني/يناير. ونشدد كذلك على رفضنا القاطع لأي هجوم بري على رفح. إن أي عمل من هذا القبيل سيؤدي حتما إلى زيادة المعاناة الإنسانية وسقوط خسائر في صفوف المدنيين. ولا يمكن أيضا التقليل من شأن دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بوصفها كيانا لتحقيق الاستقرار من أجل مستقبل غزة. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل ضمان تمويلها تمويلًا مناسبًا. إن انهيار الأونروا سيكون له عواقب مدمرة على المنطقة بأسرها.

وفي الختام، تشدد مالطة على أن هناك، الآن أكثر من أي وقت مضى، حاجة ملحة إلى استئناف مفاوضات السلام من أجل التوصل إلى حل عادل وشامل للنزاع. ونحن على استعداد لدعم أي مبادرات لتحقيق تلك الغاية، بما في ذلك في المجلس. وتؤكد مالطة من جديد التزامها بالتوصل إلى حل سياسي على أساس حل الدولتين على طول حدود ما قبل عام 1967، بما يلبي التطلعات المشروعة لكلا الجانبين، على أن تكون القدس عاصمة مستقبلية لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، تماشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا.

السيد كانو (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة للاستماع إلى إحاطة المنسق الخاص تور فينسلاند، وهي وثيقة الصلة حقا بعملنا. وأشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته القيمة والمفصلة.

ظل المجلس على مدى شهور يتفاعل باستمرار لمناقشة الأفكار والمقترحات وتبادلها بشأن كيفية معالجة الحالة المأساوية في قطاع غزة والتوترات في الضفة الغربية والمنطقة الأوسع نطاقا، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحقيق وقف لإطلاق النار في غزة والإفراج غير المشروط عن الرهائن والمحتجزين.

التي تعرقل المشهد التاريخي وتزيل السمات التي تدعم حل الدولتين. كما ندعو إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى الامتناع عن السياسات والإجراءات التي تشعل التوترات وتزيد من تصعيد الحالة الهشة في الضفة الغربية.

رابعا، وبغية صون السلام والاستقرار الإقليميين، ندعو كذلك جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة إلى التقيد بأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واحترامها وممارسة ضبط النفس وتجنب الخطب التحريضية التي تعرقل السبيل إلى تحقيق سلام دائم.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعتزم هذه الفرصة لأعيد تأكيد دعم سيراليون للأمن العام ولأشيد بالجهود الدؤوبة لموظفي الأمم المتحدة، الذين واصلوا العمل خلال النزاع في قطاع غزة، وبتضحياتهم. ونعيد بالمثل التأكيد على دعمنا القوي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والوكالات الإنسانية الأخرى.

وفي الختام، نكرر سيراليون دعوتها ودعمها لحل الدولتين، وهو أمر جدير بالتأكيد، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن واستقرار في المستقبل غير البعيد.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أبدأ اليوم بعدد من الاقتباسات.

بالأمس، قالت الممثلة الدائمة للولايات المتحدة في هذه القاعة، معلقة على اتخاذ مجلس الأمن القرار 2728 (2024)، "نحن نؤيد بشكل كامل بعض الأهداف الحاسمة في هذا القرار غير الملزم" (S/PV.9586، الصفحة 5). وبعد ذلك بوقت قصير، قال جون كيري، ممثل مجلس الأمن القومي الأمريكي: "إنه قرار غير ملزم، لذلك لا تأثير له على الإطلاق على قدرة إسرائيل على الاستمرار في ملاحقة حماس". وحتى بعد أن اتخذ مجلس الأمن القرار 2728 (2024)، قال وزير الخارجية الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، إن إسرائيل لن تنهي عملياتها العسكرية وتعتزم القتال حتى يتم القضاء التام على حركة حماس وإطلاق سراح جميع الرهائن والمعتقلين المحتجزين في قطاع غزة. وأود أن أسأل وفد الولايات المتحدة عما إذا كانت

المتحدة. إن المادة 25 من الميثاق وفتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية المترتبة بالنسبة للدول على استمرار وجود جنوب أفريقيا في ناميبيا (جنوب غرب أفريقيا) رغم قرار مجلس الأمن 276 (1970) تشكل توجيها كافيا. فلنبنني إذن على الزخم الذي تهيأ لضمان الامتثال للقانون الدولي.

ويجب أن تكون أعمالنا مدفوعة بأرواح المدنيين العديدة التي أزهقت - في منازلهم وفي المستشفيات وفي محاولتهم لتأمين رغيف خبز والرضع الذين اختنقوا بسبب نقص الأكسجين. لقد كانت الرواية على مدى الأشهر الخمسة الماضية مأساوية وصادمة ترتبت عليها عواقب مميتة على الفلسطينيين والإسرائيليين. وقد تأكد ذلك من خلال المعلومات المستكملة التي قدمها المنسق الخاص فينسلاند. ومع ذلك، يجب علينا أن نكون متفائلين ومصممين على أن هناك مخرجا إذا كنا على استعداد للعمل بشكل تعاوني، مع وحدة الهدف، وتحتية الأفكار المسبقة التي ستعرقل التقدم جانبا. ولتحقيق ذلك، يوصي وفد بلدي بما يلي.

أولا، ندعو جميع أطراف النزاع إلى تقديم دعمها غير المشروط للقرار 2728 (2024) وتنفيذ أحكامه. وعلى الرغم من أن التوقعات كانت مختلفة فإن الأهداف الرئيسية، للغرض منه كإجراء فوري، كانت إنقاذ الأرواح وتحسين الحالة الإنسانية والحد من التشرد وإنقاذ الأشخاص الذين احتجزوا ظلما كرهائن ومحتجزين. ونود أن نشدد بقوة على طبيعة قرارات مجلس الأمن. وعدم امتثال أي طرف انتهاك للقانون الدولي، لا سيما عندما تشكل هذه الأعمال تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

ثانيا، أشدنا، بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، بالجهود الدبلوماسية التكميلية التي تبذلها مصر وقطر والولايات المتحدة في المفاوضات الجارية للتوصل إلى اتفاق يمكن أن يرسى الأساس لسلام دائم في غزة ويضمن حماية جميع المدنيين والأهداف المدنية وأعرينا عن دعمنا لها.

ثالثا، وفيما يتعلق بالضفة الغربية والقدس الشرقية، نذكر بالقرار 2334 (2016) ونكرر الدعوة إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية

وبصفة عامة، كان البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة اليوم لافتا للنظر. فهو لم يقل كلمة واحدة عن جدول الأعمال الفعلي لجلسة اليوم، وهو بناء المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية، وقضى كل وقته في تبرير قرار بلده بالأمس بعدم عرقلة قرار يطالب بوقف إطلاق النار. وبصراحة، لا يبدو ذلك جديرا بدولة عظمى. وقد فوجئنا بشكل خاص بمحاولات تشويه سمعة روسيا والصين، اللتين تمكن المجلس بفضلهما من اعتماد قرار الأمس بدلا من النص الأمريكي غير الواضح والضار الذي أعطى إسرائيل ترخيصا لمواصلة عملياتها في غزة. وأخيرا، أود مرة أخرى أن أذكر زملائي الأمريكيين بأنهم هم الذين منعوا المجلس من إدانة حماس في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023 (انظر S/PV.9442) بعرقلة مشروع قرار يتضمن تلك الصيغة. فلا يلوموا إلا أنفسهم.

وخلال الـ 24 ساعة الماضية، قتل 84 شخصا في غزة بسبب القتال على الأرض والغارات الجوية التي شنها جيش الدفاع الإسرائيلي. ولا يزال القتال مستمرا، بما في ذلك حول مجمعي الشفاء وناصر الطبيين. وقد أجبرت شدة القصف جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني على إجلاء جميع المرضى الذين أمكن نقلهم من مستشفى الأمل. ويعني القصف المتواصل أنه لا يوجد عمليا وصول كاف للمساعدات الإنسانية من دون عوائق. ويتعرض القطاع لمخاطر المجاعة الجماعية - 80 في المائة من سكان غزة لا يحصلون على تغذية موثوقة - والأمراض المعدية. وقد تزداد الحالة الكارثية أصلا تدهورا، إذ أعلنت إسرائيل أن العملية البرية ستتوسع إلى منطقة رفح، حيث يتجمع أكثر من 1.5 مليون شخص. وعشية جلسة اليوم، أكد رئيس الوزراء نتنياهو مرة أخرى عزمه على غزو رفح، متحدئا إلى القوات.

إننا ندعم عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ونشعر بالجزع إزاء التقارير الواردة اليوم بأن السلطات الإسرائيلية منعت الأونروا من الوصول إلى شمال غزة.

وعلى خلفية التطهير الإسرائيلي الفتاك لقطاع غزة، تستمر التوترات في الضفة الغربية، حيث استمرت الاشتباكات العنيفة بنفس القدر

التصريحات التي أدلت بها السفارة توماس - غرينفيلد ومسؤولون آخرون تعني أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تعتبر قرارات مجلس الأمن ملزمة لجميع الدول الأعضاء.

وأود الآن أن أستشهد باقتباس آخر، هذه المرة من المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تقول:

”يتعهد أعضاء “الأمم المتحدة” بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق“.

هل تعني التصريحات التي أدلت بها السفارة توماس - غرينفيلد بالأمس أن الولايات المتحدة لم تعد تعتبر نفسها ملزمة بأحكام الميثاق؟ وفوق ذلك، هل تشجع إسرائيل على أن تفعل الشيء نفسه؟ إذا كان الأمر كذلك، ببساطة لا جدوى من مناقشاتنا في هذه القاعة. فقد أعلن أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن صراحة أنه لا يمثل لميثاق منظمنا، منتصلا من جميع نتائج مداورات المجلس التي تحققت بشق الأنفس، بما في ذلك قرار تاريخي بشأن وقف إطلاق النار في غزة. وبمباركة من الولايات المتحدة، أصبح لدى إسرائيل الآن تفويض مطلق، على الرغم من طلب مجلس الأمن المباشر، ولن تتوقف حتى تسوى غزة بالأرض.

لقد استمعنا باهتمام إلى الإحاطة التي قدمها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور فينسلاند، بشأن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك قطاع غزة والضفة الغربية، حيث تتواصل العملية العسكرية والغارات العنيفة التي تشنها القوات المسلحة الإسرائيلية، على الرغم من اتخاذ القرار 2728 (2024) يوم أمس، الذي ”يطالب بوقف فوري لإطلاق النار في شهر رمضان تحترمه جميع الأطراف بما يؤدي إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار“ بشكل لا لبس فيه. وأود أن أذكر الجميع بأن القرار حظي بتأييد جميع أعضاء المجلس باستثناء وفد الولايات المتحدة، الذي فضل الامتناع عن التصويت. ومنذ بداية الإراقة غير المسبوقة للدماء في قطاع غزة، والتي أودت بحياة أكثر من 32 000 شخص وأصابت 75 000 فلسطيني آخرين، استغرقت واشنطن 173 يوما و ليلة للاعتراف بمدى خلل موقفها والسماح أخيرا لأعضاء المجلس باتخاذ القرار الصحيح الوحيد.

الوكالة البالغ عددهم 30 000 موظف و 6 ملايين فلسطيني تحت رعايتها، وكذلك فيما يتعلق بعدم وجود معلومات محددة عن الادعاءات التي قدمتها إسرائيل بشأن تورط موظفي الأونروا في أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر. وفي الوقت نفسه، هناك تقارير مقلقة للغاية حول تعذيب موظفي الأونروا وإساءة معاملتهم أثناء استجوابهم بغرض انتزاع الاعترافات.

إن الاتجاهات المروعة التي وصفناها ناتجة عن تجاهل إسرائيل التام لالتزاماتها بتنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. ويهدد هذا التجاهل بتوسيع نطاق الكارثة البشرية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلا عن تصعيد العنف في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

ونأمل أن ينفذ جميع الأطراف وأعضاء الأمم المتحدة القرار 2728 (2024) تنفيذا كاملا وأن يبسر القرار إنهاء العنف في غزة، بما في ذلك منع العملية الإسرائيلية في رفح وزيادة المساعدة الإنسانية للمدنيين في قطاع غزة ومنع ترحيلهم القسري، بدلا من أن يظل حبرا على ورق مثل القرارات السابقة.

ويقع على عاتقنا، بوصفنا مجلس الأمن، واجب ضمان الامتثال الصارم للقرار 2728 (2024) وتنفيذ أحكامه على أرض الواقع.

السيد بن جامع (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أعرب عن امتناني للسيد تور فينسلاند على إحاطته وأكد من جديد التزام الجزائر ودعمها الثابت.

أود أن أبدأ ببيان بالتأكيد مجددا على دعم الجزائر الثابت للأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، في مواجهة حملات التشهير ضده. هذا ظلم. إن الجهود المبذولة لإخفاء الحقيقة لن تحقق أهدافها أبدا. وبما أن الرأي العام العالمي يدرك تماما الحقائق الجارية، فإن التاريخ لن يكون متسامحا مع السلطة القائمة بالاحتلال في فلسطين.

ومع تقدم الجلسة وتكرار مواضيع مماثلة في الإحاطة، يتضح بشكل مؤلم أن الشعب الفلسطيني لا يزال يعاني من محنة متفاقمة

طوال الوقت بين الجيش الإسرائيلي والمستوطنين المتطرفين والمدنيين الفلسطينيين. ووفقا للأمم المتحدة، قتل نحو 500 فلسطيني، من بينهم أكثر من 100 طفل، على أيدي الجيش الإسرائيلي والمستوطنين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وبالإضافة إلى الإجراءات باستخدام القوة، تواصل إسرائيل اعتقالها التعسفية للفلسطينيين - فقد احتجز أكثر من 7 500 شخص منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر - فضلا عن اتخاذ خطوات أحادية الجانب لخلق "حقائق على الأرض" لا رجعة فيها وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، بما في ذلك بناء بؤر استيطانية متقدمة غرب رام الله، في انتهاك لأحكام القرار 2334 (2016). صادرت سلطات القدس الغربية نحو 800 هكتار من الأراضي في غور الأردن، وهي أكبر عملية مصادرة للأراضي الفلسطينية منذ عام 1993. وبالإضافة إلى ذلك، وافق الإسرائيليون على بناء أكثر من 3 500 وحدة سكنية جديدة في مستوطنات معاليه أدوميم وإفرايم وكيدار. وبالتوازي مع ذلك، يستمر الاستيلاء بالقوة على ممتلكات الفلسطينيين وهدم منازلهم.

ومع اقتراب الأعياد الدينية لعيد الفصح الكاثوليكي في 31 آذار/مارس وعيد الفطر في 9 نيسان/أبريل، فإن مسألة الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس ملحة جدا. إنه لأمر مشين أن تمنع قوات الأمن الإسرائيلية آلاف المسيحيين في الضفة الغربية من حضور القداس الاحتفالي أحد الشعانين (أحد السعف) الكاثوليكي في القدس. وندعو السلطات في تل أبيب إلى إعادة النظر في نهجها في هذا الصدد وضمان الوصول إلى أماكن العبادة في البلدة القديمة بلا عوائق.

وتشكل عودة اللاجئين إحدى مسائل الوضع النهائي الأخرى التي تحاول القيادة الإسرائيلية إزالتها إلى الأبد من جدول الأعمال. وتعرضت الأونروا لهجمات مستهدفة وشاملة من خلال تقويض تمويلها وولايتها السياسية، وهي وكالة متخصصة أنشئت في عام 1949 لدعم الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأيضا في البلدان العربية المجاورة.

وفي هذا الصدد، لدينا تساؤلات بشأن عدم تناسب التدابير المتخذة ضد الأونروا والتي تؤدي إلى إنزال عقاب جماعي بموظفي

وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). والأونروا هي العمود الفقري للعمل الإنساني في غزة. ولا يمكن الاستغناء عن دورها.

وفي خضم هذا الواقع القائم وتركيز العالم على الأزمة التي تتكشف فصولها في غزة، أقرت السلطة القائمة بالاحتلال بجرأة توسيع المستوطنات في الأرض المحتلة. وعلى الرغم من الإجماع الدولي على عدم شرعيتها، فإن تلك المستوطنات لا تزال مستمرة. وهي في ازدهار شهرا بعد شهر، في الوقت الذي يكافح فيه مجلس الأمن لفرض تنفيذ القرار 2334 (2016)، وهو قرار أُتخذ قبل ثماني سنوات. ويدين ذلك القرار بوضوح تلك المستوطنات بوصفها انتهاكا صارخا للقانون الدولي وعائقا كبيرا أمام إقامة دولة فلسطينية.

وقد تضاعفت أعداد المستوطنين أربع مرات منذ تسعينيات القرن العشرين ليصل عددهم إلى أكثر من 950 000 مستوطن. والواقع أنه من المشروع الآن التساؤل عن مصير هؤلاء القادمين الجدد إلى الأراضي الفلسطينية وكيف ستتلور رؤية الدولة الفلسطينية في ظل التوسعات الاستيطانية والتعديلات الديمغرافية المستمرة. إن هذا البرنامج التوسعي مخطط واضح يهدف إلى تغيير المشهد الديمغرافي وطابع الأرض المحتلة. وكان هذا الوجود غير القانوني إيذانا بحقبة جديدة تتسم بتصاعد العنف الإرهابي للمستوطنين، الذين تتواطأ سلطات الاحتلال في تسليحهم في انتهاك صارخ للقرار 904 (1994). ويعيش الفلسطينيون في الضفة الغربية وفي القدس في خوف دائم، غير قادرين على حماية أنفسهم أو ممتلكاتهم من عصابات المستوطنين، التي تحميها قوات الاحتلال. وقد شهد عام 2023، حتى قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر، أعنف فترة إراقة دماء للفلسطينيين منذ الانتفاضة الثانية. ويجب على مجلس الأمن أن يستكشف على وجه السرعة السبل الكفيلة بضمان التنفيذ الكامل للقرار 2334 (2016) قبل أن تتحطم رؤية الدولة الفلسطينية جراء إحكام قبضة المستوطنين والمستوطنات.

وفي الختام، نؤكد مجددا دعمنا والتزامنا الدائمين بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية لصون حقوق الشعب الفلسطيني وتمكينه

تحت الاحتلال الإسرائيلي. وعلى مدى أكثر من 75 عاما، يشهد كل يوم يمر وكل ساعة تصعبا في معاناة الشعب الفلسطيني مع اتساع نطاق الاحتلال وعنفه وجرائمه. ويمثل العدوان الأخير على غزة فصلا آخر من فصول تاريخ طويل من الانتهاكات الصارخة والمنهجية لحقوق الشعب الفلسطيني. وتهدف هذه الحملة العسكرية الوحشية إلى تقويض فرص إقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء، مما يجعل الأمل في إقامة هذه الدولة شبه مستحيل.

لقد أطلق الهجوم الوحشي في غزة العنان لعمليات القتل التي تستهدف أي شخص يجزء على كسر حاجز الخوف من القمع. إن حصيلة الضحايا مروعة مع مقتل أكثر من 32 000 شخص في غزة. وبالإضافة إلى ذلك، شوّه أكثر من 74 000 فرد - رجالا ونساء وأطفالا - وأصيب 12 000 منهم بإعاقات. ومن المثير للصدمة أن عدد الأطفال الذين قُتلوا في غزة قد تجاوز العدد الإجمالي للأطفال الذين قُتلوا في جميع النزاعات العالمية على مدى السنوات الأربع الماضية. هذا اعتداء على الأطفال، إنه اعتداء على البراءة، واعتداء على مستقبل الشعب الفلسطيني ووجوده في وطنه.

لقد تجاوزت الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال كل حدود اللياقة التي يمكن تخيلها. ويجب تنفيذ القرار 2728 (2024) الذي أُتخذ أمس تنفيذًا كاملا. إن ميثاق الأمم المتحدة واضح: قرارات مجلس الأمن ملزمة على نحو لا يحتمل التقريب أو التجزئ أو الشك. إن السلام والأمن الدوليين مسألة بالغة الخطورة لا ينبغي الاستخفاف بها، وإلا فإن وجود هذا الجهاز، مجلس الأمن، يصبح موضع شك.

يجب أن يتوقف القتل الآن. ولا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل التعجيل بجهود الإغاثة الإنسانية قبل أن يتجدد شبح المجاعة، كما توقعت أحدث تقارير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي التي تنتبأ بوقوع المجاعة في وقت مبكر وهو شهر مايو. وفي هذا الصدد، ندين قرار السلطة القائمة بالاحتلال بعدم السماح لقوافل الأونروا بدخول شمال غزة. هذه حرب سلاحها التجويع، ولدينا بالفعل الأداة الكفيلة بتجنب الوقوع في هذه الكارثة. وهي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة

الأجل على الضفة الغربية ودمج الأراضي بشكل مطرد في دولة إسرائيل. والدليل على ذلك هو الموافقات الأخيرة على إنشاء وحدات سكنية جديدة، وتسوية أوضاع البؤر الاستيطانية ومصادرة الأراضي. ونتوقع من إسرائيل أن تتراجع عن تلك القرارات. وعلاوة على ذلك، نتوقع سلوفينيا من إسرائيل أن توقف الممارسة المستمرة المتمثلة في أوامر الإخلاء والهدم ضد الفلسطينيين، التي تؤثر على النساء والفتيات الفلسطينيات أكثر من غيرهن.

وقد روعتنا الأحداث الأخيرة التي شارك فيها مستوطنون وناشطون في بناء بؤر استيطانية رمزية في غزة. ونرفض أي محاولة لإحداث تغييرات في الأراضي أو تغييرات ديمغرافية في غزة، بما في ذلك التهجير القسري. إن هذه الأعمال تتعارض مع القانون الدولي، ونحن نتوقع من دولة ديمقراطية أن تحترم سيادة القانون، بما في ذلك سيادة القانون الدولي.

ثانياً، إننا نشعر بالجزع إزاء الاتجاه المتسارع بشكل كبير في عنف المستوطنين وعنف الدولة وتشريد الفلسطينيين في الضفة الغربية، ولا سيما في أعقاب هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر. ويساورنا القلق من أن عنف المستوطنين يبدو أنه يتسارع أكثر فأكثر من خلال التعاون مع قوات الأمن الإسرائيلية بل ومع بعض كبار الوزراء في الحكومة. وهذا يعجل بتشريد الفلسطينيين من أراضيهم في ظروف قد تصل إلى درجة النقل القسري، وهو جريمة حرب، كما لاحظ مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. ونرحب بأن الاتحاد الأوروبي، في خطوة لا مثيل لها، سيفرض جزاءات على المستوطنين الذين يستخدمون العنف.

ونشعر بالجزع أيضاً إزاء الزيادة في استخدام القوة غير المتناسبة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية، وفي عدد المدامات والقيود المشددة على الحركة. ويساورنا القلق إزاء الزيادة الهائلة في عدد الفلسطينيين الذين اعتقلوا واحتجزوا في الأشهر الأخيرة. ويجب إخطار اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالفلسطينيين المحتجزين في إسرائيل والسماح لها بزيارتهم. ونحث جميع الأطراف على التعاون الكامل مع الهيئات الدولية ذات الصلة.

من ممارسة حقه المشروع في تقرير مصيره وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

السيد جيوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضاً أن أتقدم بالشكر الجزيل للمنسق الخاص على إحاطته الشاملة اليوم.

بعد مرور ما يقرب من ستة أشهر على النزاع في غزة، فإن الدمار غير مسبوق، وتلوح المجاعة في الأفق. ولذلك، فإننا نرحب باتخاذ القرار 2728 (2024) بالأمس، وندعو إلى تنفيذه بسرعة.

ونود أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء منع قوافل الأغذية التي ترسلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من الوصول إلى شمال غزة، وندعو إسرائيل إلى التراجع عن قرارها. وإسمحوا لي أن أكرر هنا مرة أخرى أننا ندين وما زلنا ندين الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر وأخذ حماس للرهائن واحتجازها لهم. ومع ذلك، فلا يوجد حق في الدفاع عن النفس يبرر تجويع السكان المدنيين أو القتل والدمار الذي نشهده في غزة. فالحروب لها قواعد، ويجب احترامها.

ويساورنا القلق إزاء التصريحات والتصرفات الصدامية المتزايدة من جانب المسؤولين الإسرائيليين تجاه الأمين العام وتجاه الأمم المتحدة ووكالاتها. فنحن الأمم المتحدة، وسلوفينيا نقف إلى جانب الأمين العام.

ومع تركيز أنظارنا على غزة، فإننا يجب ألا ننسى الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. ولذلك، أود اليوم أن أركز على الحالة هناك.

أولاً، تكرر سلوفينيا أن إنشاء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكاً بموجب القانون الدولي.

ومما يثير القلق بشكل خاص أن ممارسات الحكومة الإسرائيلية الحالية وسياساتها تبدو متماشية بشكل غير مسبوق مع أهداف الحركة الاستيطانية الإسرائيلية - التي تهدف إلى توسيع السيطرة الطويلة

ونحث إسرائيل على الامتثال لمطالب القرار امتثالاً فعالاً وعلى وقف هجومها العسكري على غزة وعقابها الجماعي للسكان في غزة. وندعو الولايات المتحدة إلى الاضطلاع بدور بناء في هذا الصدد، وممارسة نفوذ إيجابي على إسرائيل واستخدام جميع الوسائل الفعالة لدعم تنفيذ القرار.

لقد مر أكثر من 170 يوم على اندلاع النزاع في غزة. والكارثة الإنسانية تفوق الخيال، حيث يعاني ملايين الأشخاص من المجاعة وهم على وشك الموت. لا بد من رفع الحصار المفروض على غزة والحواجز المصطنعة أمام إيصال المساعدات الإنسانية من دون تأخير. ونحث إسرائيل على فتح معبر رفح وجميع المعابر البرية الأخرى بشكل كامل لضمان وصول الإمدادات الإنسانية إلى غزة بشكل كاف وآمن وسريع.

لقد بذل الأمين العام غوتيريش والأمم المتحدة جهوداً هائلة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة والتخفيف من حدة الكارثة الإنسانية هناك. وتؤيد الصين عمل الأمين العام والأمم المتحدة تأييداً تاماً وتعارض بشدة الهجمات الكيدية ضد الأمين العام والمنظمة. وتضطلع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بدور حيوي وحاسم في تخفيف حدة الحالة الإنسانية في غزة. ونحث إسرائيل على أن ترفع فوراً القيود التي تفرضها على عمليات الإغاثة التي تقوم بها الوكالة، وندعو البلدان التي لم تستأنف بعد تمويلها للأونروا إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

وبينما يستمر النزاع في غزة، تزداد الحالة في الضفة الغربية توتراً. فقد اشتد العنف الذي تمارسه قوات الدفاع الإسرائيلية والمستوطنون في الضفة الغربية، مما أسفر عن خسائر فادحة في صفوف الفلسطينيين. وندعو إلى كبح عنف المستوطنين على نحو فعال وإجراء تحقيق واف في الحوادث ذات الصلة بطريقة تكفل المساءلة.

بالنسبة للمسلمين، يمثل رمضان أقدس الفترات وأهمها. وتحث الصين إسرائيل على ضمان حقوق المسلمين في زيارة المسجد الأقصى والحفاظ على السلام والهدوء في الأماكن المقدسة بشكل فعال.

وثالثاً، يشكل توسيع المستوطنات والعنف عقبة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال سلام عادل ودائم وشامل. ومن ثم، فإننا نؤيد تكثيف وتسريع جميع الجهود وأنشطة الدعم الدبلوماسية على الصعيدين الدولي والإقليمي الرامية إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم وحل الدولتين. ونرحب بتعيين رئيس الوزراء الجديد للسلطة الفلسطينية، الذي نأمل أن يكون زخماً إضافياً للعملية السياسية من أجل تحقيق حل الدولتين.

إن المنطقة، باعتبارها مهداً للأديان، تشهد العديد من الاحتفالات، التي يمكن أن تتيح فرصة للتفكير والتفاهم. ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء الحالة الراهنة في قطاع غزة والضفة الغربية، وفي المنطقة عموماً. بيد أننا نأمل أيضاً أن يكون هذا منعطفًا. وإذا كان الدمار الحالي يمكن أن يحقق شيئاً مجدياً، فليكن ذلك التزاماً قوياً منا جميعاً بطريق السلام والتفاهم، بدءاً بتنفيذ القرار 2728 (2024).

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته.

بالأمس، اتخذ المجلس القرار 2728 (2024)، بأغلبية 14 صوتاً وامتناع عضو واحد عن التصويت. ويطالب القرار بوقف فوري لإطلاق النار في غزة خلال شهر رمضان، يؤدي إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار.

وبعد عرقلة عمل المجلس بشكل فعال في مناسبات متعددة، قررت الولايات المتحدة أخيراً أمس ألا تستخدم حق النقض بمفردها ضد قرارات المجلس. وذلك جدير بالملاحظة. غير أن أهميته تضاءلت بسبب سلسلة من البيانات والسلوكيات الصادرة عن الولايات المتحدة بعد التصويت. ويدفعنا ذلك إلى التشكك في الإرادة السياسية للولايات المتحدة وإخلاصها.

وأود أن أشدد على أن قرارات المجلس كلها ملزمة، بما فيها القرار 2728 (2024). ولا جدال في ذلك. فكل بلد ينضم إلى الأمم المتحدة يلتزم بتنفيذ قرارات المجلس. وهو التزام بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة؛ وينبغي للولايات المتحدة، باعتبارها عضواً دائماً في مجلس الأمن، أن تأخذ زمام المبادرة في الوفاء بهذا الالتزام.

ويعكس اتخاذ القرار 2728 (2024) أمس قلق جميع أعضاء المجلس الخمسة عشر إزاء الحالة في قطاع غزة. ويؤكد من جديد التزامنا الكامل ببذل قصارى جهدنا من أجل التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان. والهدف هو تحقيق وقف دائم ومستدام لإطلاق النار.

ونحن نؤمن بأن جميع الأطراف ستنفذ القرار الذي اتخذ أمس، إلى جانب القرارات السابقة. ونأمل أن يخفف ذلك من معاناة السكان الطويلة في غزة، وأن يبسر إطلاق سراح الرهائن، وأن يزيد من المساعدة الإنسانية كما ونوعاً. لقد أكد المجلس على الحاجة الملحة إلى إنهاء معاناة المدنيين، مشدداً على أن إنقاذ أرواح الأبرياء هو الأولوية الوحيدة. فلنأمل أن يؤدي القرار إلى تغيير إيجابي وإلى إغاثة السكان المتضررين في غزة.

وتؤكد موزامبيق من جديد التزامها بالمشاركة بنشاط في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تعزيز السلام في المنطقة. وتسترشد مشاركتنا بالمبادئ المحددة في مرجعيات مدريد، التي تدعم قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونقر بأهمية مبادرة السلام العربية والمفاوضات الجارية التي تشارك فيها قطر ومصر والولايات المتحدة في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

ونردد أيضاً الرأي القائل بأن الإنشاء المستمر للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية يشكل انتهاكاً بموجب القانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. لذلك ندعو السلطة القائمة بالاحتلال إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية لأنها تشكل عقبة رئيسية أمام السلام الدائم.

في الختام، تشدد موزامبيق على الأهمية الحيوية والملحة لحل الدولتين في الشرق الأوسط. وهذا أمر أساسي لأنه يتوخى تعايش إسرائيل وفلسطين بوصفهما دولتين ديمقراطيتين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أكرر الامتتان الذي أعرب عنه للمنسق الخاص تور فينسلاند على

إن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية تشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي بمقتضى القرار 2334 (2016) وتقوض أساس حل الدولتين. وتدين الصين مواصلة إسرائيل الأنشطة الاستيطانية، وكذلك إعلانها مؤخراً عن خطط جديدة لتوسيع المستوطنات على نطاق واسع.

ويكمن جوهر القضية الفلسطينية الطويلة الأمد في عدم تنفيذ حل الدولتين والتجاهل منذ زمن طويل لحقوق الفلسطينيين في إقامة دولتهم وبقائهم وعودتهم. وتذكرنا الجولة الحالية من النزاع في غزة مرة أخرى بأنه لم يعد بإمكاننا الاستمرار في تجاهل أن فلسطين ظلت تحت الاحتلال لفترة طويلة. كما لا يمكننا أن نواصل التهرب من تطلع الفلسطينيين منذ زمن طويل إلى إقامة دولة مستقلة. وتدعو الصين إلى بذل مزيد من الجهود الدبلوماسية الدولية والإقليمية لإعادة تشكيل عملية متعددة الأطراف ذات مصداقية وتنشيط الأفاق السياسية لحل الدولتين. وندعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام أوسع نطاقاً وأكثر موثوقية وفعالية من أجل صياغة جدول زمني وخريطة طريق لتنفيذ حل الدولتين. ونؤيد تطلع فلسطين إلى العضوية الكاملة في الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن، ونأمل أن يدرج المجلس هذه المسألة في جدول أعماله في المستقبل القريب.

السيد فرنانديز (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): ترحب موزامبيق بهذه الإحاطة الدورية، التي تعقدها الرئاسة اليابانية، بشأن تنفيذ القرار 2334 (2016)، المتعلق بالشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونعرب عن امتناننا للسيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الشاملة وتقانيه الدؤوب، لا سيما خلال هذه الأوقات الصعبة، حيث يواصل السعي جاهداً من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط.

ولا تزال الحالة في الشرق الأوسط بالغة الحساسية، مع استمرار النزاعات والتحديات الإنسانية. تدل الإجراءات التي اتخذها المجلس مؤخراً على التزامنا بمعالجة هذه المسائل المعقدة والسعي بجد إلى إحداث تغيير إيجابي.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على اقتناع بلدي بأن التحرك نحو حل سلمي ودائم وعادل للطرفين أصبح ملحاً أكثر من أي وقت مضى، مع وجود دولتين - فلسطين وإسرائيل - على أساس حدود عام 1967 والقرارات ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً لليابان. أشكر المنسق الخاص فينسلاند على مشاطرتنا معلوماته المستكملة القيمة والشاملة.

ولا يسعنا، إذ نقترب من انقضاء ستة أشهر على النزاع في غزة، إلا أن نلاحظ الدمار والخراب اللذين نجما منذ وقوع أعمال حماس الإرهابية المروعة في إسرائيل. وندين مرة أخرى حماس إدانة قاطعة على أعمالها الإرهابية الشنيعة.

تسببت الغارات الجوية الإسرائيلية المكثفة والعمليات البرية في كارثة إنسانية غير مسبوقة في غزة. ومع ورود تقارير عن مقتل أكثر من 32 000 شخص وتهجير ما يقرب من مليونين، باتت هناك حاجة ماسة إلى وقف فوري لإطلاق النار لإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة في كل من إسرائيل وفلسطين.

ويسرّ اليابان أن مجلس الأمن تمكن أخيراً أمس من اتخاذ قرار في ذلك الصدد (القرار 2728 (2024))، والذي ينبغي أن يؤدي إلى وقف إطلاق النار في شهر رمضان المبارك. ونحثّ الأطراف المعنية على التصرف فوراً بحسن نية، استناداً إلى ذلك القرار، ونواصل دعم الجهود الدبلوماسية الجارية التي تقودها الولايات المتحدة ومصر وقطر، من أجل الوقف الفوري للأعمال العدائية وإطلاق سراح الرهائن.

وتشعر اليابان بقلق بالغ إزاء الامتداد الإقليمي للنزاع. وفي هذا السياق، فإن شن هجوم عسكري على رفح سيكون كارثياً ليس لغزة فحسب، بل أيضاً لجميع أنحاء المنطقة، ولا ينبغي بالتالي شنه تحت أي ظرف من الظروف.

ونشجب خطط الحكومة الإسرائيلية الأخيرة للاستيلاء على مئات الأقدنة من الأراضي في الضفة الغربية المحتلة. تنتهك الأنشطة

إحاطته هذا الصباح، وأعيد تأكيد دعم إكوادور لعمله وعمل جميع موظفي الأمم المتحدة ووكالاتها.

قبل 24 ساعة فقط، اتخذ مجلس الأمن القرار 2728 (2024) الذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان والإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن الذين ما زالوا محتجزين لدى حماس. يجب تنفيذ أحكام القرار 2728 (2024) تنفيذاً كاملاً وفورياً، فضلاً عن أحكام القرارين 2712 (2023) و 2720 (2013)، بغية التخفيف من حدة حالة المدنيين في غزة، والسماح بلم شمل الرهائن بأسرهم والسماح باتخاذ خطوات نحو التوصل إلى حل دائم للنزاع.

ويجب أن يكون توفير المساعدة الإنسانية العاجلة والكافية أولويتنا الأولى. ويتحتم تجنب تدهور الحالة الغذائية في قطاع غزة، ومن غير المقبول وضع المزيد من الحواجز أمام دخول الأغذية أو توزيعها.

تدين إكوادور مرة أخرى الأعمال الإرهابية البشعة التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وكان لانفجار العنف الذي شهدناه منذ ذلك الحين عواقب مفعجة، لا في غزة فحسب بل أيضاً في جميع أنحاء المنطقة.

وكما أشرت فمن الطبيعي أن نركز على غزة في كل مرة يقدم فيها المنسق الخاص فينسلاند إحاطاته إلينا، ولكن يجب ألا ننسى ما يحدث في الضفة الغربية. يستمر العنف هناك، وكذلك الأنشطة الاستيطانية. وتبين في الأسبوع الماضي أن إسرائيل أعلنت أن 800 هكتار في غور الأردن هي أراض مملوكة للدولة، فيما وصفه الاتحاد الأوروبي بأنه "أكبر مصادرة للأراضي منذ توقيع اتفاقات أوسلو في عام 1993".

إن بلدي، تمثياً مع بيان رئيس مجلس الأمن S/PRST/2023/1 المؤرخ شباط/فبراير 2023، يعارض بشدة جميع التدابير الانفرادية التي تعوق السلام، بما في ذلك، في جملة أمور، بناء إسرائيل للمستوطنات وتوسيعها، ومصادرة أراضي الفلسطينيين، و "إضفاء الشرعية" على البؤر الاستيطانية، وهدم منازل الفلسطينيين، وتهجير المدنيين الفلسطينيين.

الاستيطانية الإسرائيلية القانون الدولي، وندعو إسرائيل إلى الوقف الفوري لهذه الأعمال، فضلاً عن الإجراءات الأخرى الانفرادية مثل عنف المستوطنين والتهجير القسري للفلسطينيين. المجلس الآخرين تحقيقاً لتلك الغاية.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.
لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.
رُفعت الجلسة الساعة 12/05.

في الختام، يشعّ القرار 2728 (2024) ببارقة أمل للسلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. ولا يزال حل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة جنباً إلى جنب في تعايش